

## الحياة الزوجية في مصر القديمة إعادة تقييم من خلال النصوص والآثار

د.رحاب عبد المنعم باظلة\*

### مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، قال تعالى: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ زُوجًا لِيَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ" (١).

أدرك المصريون القدماء منذ أقدم العصور أن الزواج شرع لمصلحة المجتمع لبنائه على أسس وقواعد الترابط والتكافل. ووضعت في اعتبارها حاجات الفرد والجماعة، وأن الزواج ليس وسيلة للنسب فحسب، أو وسيلة لاستمتاع الرجل بالمرأة أو المرأة بالرجل، وإنما هو أساساً علاقة مودة ورحمة بينهما، وهو الأساس الإنساني المقبول لتحقيق السعادة لكليهما، والزواج عند المصريين القدماء كان علاقة روحية، وتمازج نفسى، وتعاطف بين الرجل والمرأة، وعلاقة شرعية تعلق وتسمو على غير الشرعية البغيضة التي ينفر منها المجتمع ولا تخطئ باحترامه وتقديره. كما أن للزواج تبعات وتكاليف والتزامات متبادلة ومشاركة مبناها تحديد العلاقة بين الزوجين وحقوق كل منهما وواجباته نحو الآخر ونحو الأولاد والسعى عليهم وتعهدهم<sup>(٢)</sup>. ومما لا شك فيه أن نجاح هذه العلاقة الزوجية بصفة خاصة ونجاح الأسرة المصرية القديمة بصفة عامة يعد من أهم عوامل نجاح الحضارة المصرية القديمة وازدهارها.

### هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة عوامل نجاح الحياة الزوجية في مصر القديمة من خلال إعادة تقييم النصوص والآثار المصرية القديمة، ومقارنتها بما يناظرها في الشريعة الإسلامية ثم الوصول إلى أهم النتائج لهذه الدراسة.

\*دكتوراه في الآثار المصرية القديمة، كلية الآثار، جامعة القاهرة.

(١) سورة الروم، الآية رقم (٢١).

(٢) تحفة هندوسة: الزواج والطلاق في مصر القديمة، مشروع المائة كتاب، الكتاب (٢٨)، المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٩.

## عناصر البحث:

- ١- حكمة تشريع الزواج.
- ٢- الخطبة ومقدمات الزواج.
- ٣- أركان عقد الزواج.
- ٤- آثار عقد الزواج.
- ٥- الطلاق.

## ١-حكمة تشريع الزواج:

كان الزواج المبكر محبباً شائعاً في مصر القديمة، وقد تبين ذلك من خلال نصوص الحكمة في مصر القديمة التي حثت الشباب على الزواج المبكر واختيار الزوجة الصالحة، فقد أوصى الوزير الحكيم بتاح حنن نجله الأكبر الذي تسمى بمثل اسمه وهو يهيؤه لمسؤوليات الرجولة والحياة العامة في فترة ما من القرن الخامس والعشرين قبل الميلاد قائلاً له في (النسخة القديمة): "إذا كنت رجلاً ناجحاً فوطد حياتك المنزلية وأحبب زوجتك في البيت كما يجب"، وفي (النسخة الحديثة): "إذا كنت رجلاً ناجحاً فأسس لنفسك بيتاً واتخذ لنفسك زوجة تكون سيدة قلبك"، فهو في المتن القديم يجعل الحب أساساً لبناء عش الزوجية. فهو الحب العملي الذي يجب على الزوج لزوجته<sup>(٣)</sup>، في حين يعظ الأديب أنى ولده خنسو حنن في حوالي القرن السادس عشر قبل الميلاد بقوله: "تخير لك زوجة وأنت شاب حتى تعطيك ابناً تقوم على تربيته وأنت في شبابك، وتعيش حتى تراه وقد اشتد وأصبح رجلاً". إن السعيد من كثرت ناسه وعياله فالكل يوقرونه من أجل أبنائه"<sup>(٤)</sup>. واستمرت هذه النصائح على مدى قرون طويلة بعد ذلك فظهرت في نصوص وحكم الأديب عنخ شاشانقى من القرن الخامس قبل الميلاد فيعظ ولده في شئون الزواج قائلاً له: "اتخذ لك زوجة حين تبلغ العشرين، حتى يتأتى لك الخلف وأنت في ميعة الشباب"<sup>(٥)</sup>. ويتبين من هذه النصوص أن طبيعة المجتمع المصرى القديم استحبت الزواج الجاد واستتكرت أيضاً الخلاعة والانفلات وما نحو ذلك.

وفى إطار التأكيد على الترغيب في الزواج المبكر والحث عليه وإيضاح فوائده كان النهى عن الزنا أيضاً من أهم ما حرص عليه الحكماء والأدباء والأوصياء في مصر القديمة. فقد حذر الأديب الحكيم عنخ شاشانقى من الزنا على النحو التالى قائلاً:

(٣) سليم حسن: الأدب المصرى القديم أو أدب الفراعنة، مطبوعات كتاب اليوم، مؤسسة أخبار اليوم، الجزء الأول: فى القصص والحكم والتأملات والرسائل، ديسمبر ١٩٩٠م، ص ١٩١.

(٤) محرم كمال: الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨م، ص ٩١.

(٥) عبد العزيز صالح: الأسرة المصرية القديمة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢.

"من زنا بامرأة من الطريق كان كمن نقب كيسه وحمله معه"، و"من نكح امرأة جاره نكحت زوجته على عتبة داره". وكان الحكيم بهذه التعليمات يؤكد على القصاص العادل لمن يقوم بمثل هذا الفعل الفاحش<sup>(٦)</sup>. ولم يكن أمر الزنا يكتفى فيه بالحكمة والموعظة الحسنة، ولكن كان هناك عقوبات قانونية رادعة فكان القضاء بالقتل حرقاً أو غرقاً أو ذبحاً عقاباً للزانية ذات البعل ومن زنى بها<sup>(٧)</sup>. وفي أحيان أخرى كانت تطلق وتسقط جميع حقوقها، فقد كان الزنا جريمة كبرى تستحق عليها صاحبها الموت<sup>(٨)</sup> إذا ما عرف الناس بها<sup>(٩)</sup>، واعتبر الزنا من كبائر الفواحش التي حرص المصري القديم على أن يعلن براءته منها أمام أرباب الحساب في الآخرة فيقول في دفاعه الإنكارى عن نفسه: "إني لم ارتكب الفاحشة مع امرأة"، "ولم اقترب ما يندس عرضي"، و"لم ارتكب خطيئة تدنس نفسى داخل معبد إله المدينة الطاهر"<sup>(١٠)</sup>. وقد وضح في تعاليم أني أن: "ذلك (الزنا) لجرم عظيم يستحق الإعدام عندما يرتكبه الإنسان. ثم يعلم بذلك الملائكة لأن الإنسان يسهل عليه بعد ارتكاب تلك الخطيئة أن يرتكب كل ذنب"<sup>(١١)</sup>. ويوضح هذا النص كيف أن هذه الخطيئة عند المصري القديم لا يدانيتها خطأ آخر وأن من يرتكبها يسهل عليه أي ذنب آخر.

ولم يكن نهى المصري القديم عن الزنا الصريح فقط ولكن عن الاقتراب من النساء الأخريات في أي مكان يدخله، ووجوب احترام أهل بيت غيره ولو كان من غير ذوى قرباه، فيحذر الزائر تحذيراً شديداً من النساء ويحتم عليه أن يتباعد عنهن قدر المستطاع فيقول بتاح حنبل لابنه وهو يعظه:

"إذا أردت أن تحافظ على الصداقة في أي بيت تدخله سواء كان منزل عظيم أم أخ أم صديق فلا تقرب النساء، فما من مكان دخله التعلق بهوى النساء إلا وفسد. ومن الحكمة أن تجنب نفسك مواطن الشطط والزلل. ولا توردها موارد التهلكة"<sup>(١٢)</sup>. فإن آفاقاً من الرجال أهلكوا

(٦) عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٩.

(٧) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٨) صورت قصة (خوفو والسحرة) من عصر الدولة القديمة خيانة زوجة كاهن كبير يدعى (وبا أونر) هامت بحب فتى من مدينة منف، واعتاد الفتى أن يختلي بها خلصة في جانب من حديقة قصرها، وعلم الزوج الكاهن بجريمة العاشقين فاستخدم السحر لقتل العاشيق غرقاً في مياه النهر، أما الزوجة فقضى عليها بالحرق وذر رمادها في النهر، انظر: عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٧.

(٩) سليم حسن: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٨٤-٨٩.

(١٠) عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٧.

(١١) سليم حسن: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٢٣٤.

(١٢) يمكن مقارنة هذا النص بما ورد في حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَإِنَّ تَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ"، ذكره الألباني في غاية المرام، رقم (١٨٠).

أنفسهم وعملوا على حتفهم من أجل تمتعهم بلذة عارضة تذهب كحلم في لمح البصر، إن الرجال يفتنون بأعضائهن البراقة (أعضاء من الزجاج) لكنها سرعان ما تصبح بعد ذلك مثل حجر الهرست (رمز الكرب والضيق) والموت يأتي في النهاية"<sup>(١٣)</sup>.

وجاءت تعاليم آنى بعد ذلك لتؤكد على نفس التحذير من النساء وارتكاب الفاحشة<sup>(١٤)</sup>، ومما لا شك فيه أن هذه التعاليم كان لها أكبر الأثر في استقرار ونجاح الحياة الزوجية بصفة خاصة والحياة الأسرية بصفة عامة من الناحية النفسية والحياتية والوجدانية فلما نعمت بمثله الأسر الأخرى فى المجتمعات المعاصرة لها أو قريية العهد منها<sup>(١٥)</sup>.  
أما عن حكمة الزواج فى التشريع الإسلامى فنرى أن الله عز وجل قد شرعه لأغراض متعددة منها:

١- عمران الكون وازدهاره باعتبار أن الزواج هو وسيلة للتناسل وبقاء النوع، قال تعالى: "وَأَتَّكُوا الْأَيَامَىٰ مِّنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ....."<sup>(١٦)</sup>. وفى الحديث الشريف: "يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء"<sup>(١٧)</sup>.

٢- الأنا بين الزوج والزوجة وراحة كل منهما والاستعانة به فى متاعب الحياة، قال تعالى: " وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي تِلْكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " <sup>(١٨)</sup> إذا فالموددة والرحمة<sup>(١٩)</sup> هما الأساس الذى تقوم عليه الحياة الزوجية.

٣- أن الأسرة هى اللبنة الأولى فى المجتمع فإذا صلحت صلح المجتمع كله وإذا فسدت فسد المجتمع كله.

(١٣) سليم حسن : المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٩٣.

(١٤) لمزيد من الدراسة، انظر: محرم كمال: المرجع السابق، ص ٩١-٩٢.

(١٥) عبد العزيز صالح : المرجع السابق، ص ١٢.

(١٦) سورة النور، الآية رقم (٣٢).

(١٧) حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وذكره

البخاري في صحيحه (رقم ٥٠٦٦).

(١٨) سورة الروم، الآية رقم (٢١).

(١٩) ذكر القرطبي أن المودة والرحمة هى عطف قلوب الأزواج والوجات بعضهم على بعض ، وقال

ابن عباس ومجاهد رضي الله عنهما أن المودة الجماع والرحمة الولد، ولمزيد من الدراسة، انظر:

شمس الدين القرطبي: تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩٠م،

ص ٥٢٧٣.

٤- حفظ الأنساب من الاختلاط، قال تعالى : اَدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ اَقْسَطُ عِنْدَ اللّٰهِ فَاِنْ لَمْ تَعْلَمُوْا اَبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ..... " (٢٠)، إذاً فالزواج نظام إلهي شرعه الله عز وجل لخير المجتمع الإنساني وسعادة أفرادها في إقامة دعائم الأسرة على أكمل وجه (٢١).

وبمقارنة هذه الحكمة في التشريع الإسلامي بما سبقها من دراسة في تعاليم المصري القديم وجدنا توافرها جميعاً فالحكيم نصح ابنه بتأسيس أسرة واتخاذ زوجة والانجاب المبكر، وأن يتخذ زوجة تكون سيدة لقلبه وأن يكثر من الذرية كما في تعاليم أنى حتى يوقره الجميع من أجل أبنائه فإذا انصلح حال الأسرة انصلح حال المجتمع جميعاً، وفي مناظر الأسرة الخامسة يظهر أحدهم وقد اصطف تجاهه سبعة عشر ولداً وبناتاً بلغ من اعتزازه أن جعل الفنان يكتب أمامه بحروف عريضة (أبناؤه من صلبه) (٢٢). أما عن الأنساب واختلاطها فلم يكن المصري القديم يعترف بالأولاد غير الشرعيين ولم يجعل لهم حقوقاً وسوف يفصل لذلك لاحقاً (٢٣).

## ٢- الخطبة ومقدمات الزواج:

### ١/٢- تعريف الخطبة:

الخطبة لغة هي طلب التزوج بالمرأة. والخطبة في اصطلاح الفقهاء هي "تواعد متبادل بين رجل وامرأة أو بين من يمثلهما بعقد الزواج في المستقبل" (٢٤).

### ٢/٢- صفات الزوجة:

ليس فيما بين أيدينا من نصوص ما يحدد سن الزواج سواء بالنسبة للزوج أو الزوجة، ولكن ما وصل إلينا مؤكداً أن الحكماء ووصوا الشباب دائماً بالتبكير بالزواج، وكانت الفتاة تعد صالحة للزواج منذ سن البلوغ وهي سن مبكرة نوعاً، أما الشباب فقد نرجح مما جاء في إحدى الحكم أن السن المناسب لزواجه كان العشرين (٢٥). وكان

(٢٠) سورة الأحزاب ، الآية رقم (٥).

(٢١) عبد المجيد مطلوب: الوجيز في أحكام الأسرة الإسلامية: الزواج - فرض الزواج - دراسة مقارنة فقهاً وقضاءً، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٩-١٠.

(٢٢) عبد العزيز صالح: التربية والتعليم في مصر القديمة، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢-٣.

(٢٣) سليم حسن: موسوعة مصر القديمة، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٠م، الجزء الثاني: في مدنية مصر وثقافتها في الدولة القديمة والعهد الإهناسي، ص ٥٣٩-٥٤٠.

(٢٤) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١٧.

(٢٥) لايزال التبكير في الزواج من العادات المستمرة إلى الآن خاصة في المناطق الريفية، وبعد هذا من الموروثات المصرية القديمة، انظر: محرم كمال: آثار حضارة الفراعنة في حياتنا الحالية، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، ١٩٩٧م، ص ١٨.

العرف السائد أيضاً أن يتزوج الشباب في نفس قريته، ولم يكن الأهل يحبذون الزواج من الغرباء إذ جاء على لسان الحكيم عنخ شاشانقى: "لا تزوج ابنك من قرية أخرى حتى لا يؤخذ منك"، ويرجع ذلك إلى حرص المصري على أولاده من مجهول النسب من زوج أو زوجة فضلاً عن حب المصري لأبنائه وأمنيته أن يتزوجوا ويتكاثروا من حوله في عائلة كبيرة متماسكة، لذلك فضل المصريون الزواج من الأقارب<sup>(٢٦)</sup>.

أما عن الصفات التي يجب أن تتحلى بها الزوجة، وكيفية اختيارها فينتبين من تعاليم الحكيم بتاح حنتب: "إذا اتخذت امرأة مهذبة (يعنى زوجة أو رفيقة) مثقفة يفيض قلبها بالمرح ويعرفها أهل بلدتها فترفق بها ولا تطردها بل أعطاها ما تأكل منه حتى يكتنز جسمها من الطعام"<sup>(٢٧)</sup>، انظر صورة رقم (١) التي تصور نموذجاً لهذه الزوجة ويبدو فيها مري روكا مضطجلاً على سريره يستمع إلى عزف زوجته على الهارب<sup>(٢٨)</sup>، ومن المؤكد أن هذه الصفات ظلت على مدى القرون الطويلة فنجد أن عنخ شاشانقى يذكر في نصائحه: "نعمة المقتنيات زوجة رشيدة". ويعظ أيضاً بعدم التفريط في الزوجة الصالحة وإن كانت لا تنجب فقال: "لا تهجر امرأة في دارك لأنها عقيم"، وقال: "إذا تراصت المرأة مع زوجها فذاك فضل من الرب"، كما قال: "وحبذا لو تخلص قلب المرأة وقلب زوجها من البغض"<sup>(٢٩)</sup>. وفي نفس إطار التأكيد على هذه المعاني نجد الحكيم عنخ شاشانقى يحذر من اختيار الزوجة سيئة الطباع قائلاً: "احذر أن تتخذ فتاة سيئة الطبع زوجة حتى لا تورث أبنائك تربية فاسدة"<sup>(٣٠)</sup>. كما حذر نفس الحكيم ولده من الزوجة مفرطة الجمال والزوجة الذليلة والزوجة المتغترسة، فضلاً عن الزوجة الخليعة<sup>(٣١)</sup>.

إذاً فقد حرص المصري القديم على اختيار الزوجة الصالحة لأنها ستكون شريكة الزوج في بناء الأسرة، ويؤكد على ذلك قول الحكيم بتاح حنتب في التعاليم:

(٢٦) تحفة هندوسة : المرجع السابق، ص ٢٤-٢٦.

(٢٧) محرم كمال : الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، ص ٤٤.

(٢٨) زاهى حواس : سيده العالم القديم، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص

١٠٥.

(٢٩) عبد العزيز صالح : الأسرة المصرية القديمة، ص ١٨.

(٣٠) زاهى حواس : المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٣١) عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٨.

"اجعل قلبها فرحاً ما دمت على قيد الحياة فهي بمثابة حقل مثمر<sup>(٣٢)</sup> لزوجها"<sup>(٣٣)</sup>، هذا بالإضافة إلى دورها العظيم في تربية الأبناء بعد ذلك فيقول أحدهم لولده في نص من الدولة الحديثة: "..... إنها (أمك) طالما تحملت عنك ولم تلقه على ..، وإذ أحتكتك بالمدرسة وقمتا كنت تتعلم الكتابة ظلت تواظب دوني على الذهاب إليك يومياً.....". ومن ثم فنظرة المصري القديم عند اختيار الزوجة هي نظرة مستقبلية من أجل صلاح الإنسان والأسرة كلها ثم المجتمع بأسره، وقد ظهر هذا بالفعل في سمات الحياة الاجتماعية في مصر القديمة<sup>(٣٤)</sup>. وتأتى الألقاب التي حملتها الزوجة لتؤكد على نفس هذه المعاني والقيم النبيلة فكانت الزوجة بالنسبة لبيتها وزوجها هي فالزوجة هي السيدة والحببية والجلسية في المنزل وهي ربة البيت والأخت وهي المستورة عن أعين الناس<sup>(٣٥)</sup>، فكانت الأسرة المصرية القديمة صاحبة قيم وعادات وتقاليد محافظة لا زالت قائمة إلى الآن.

أما عن اختيار الزوجة في الشريعة الإسلامية فهو قائم على أساس الدين والخلق، قال تعالى: " وَأَتَّكُوا الْأَيْمَىٰ مِّنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ " <sup>(٣٦)</sup>، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته وإذا أمرها أطاعته وإذا غاب عنها حفظته"<sup>(٣٧)</sup>. ويقول أيضاً صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"<sup>(٣٨)</sup>، وورد في حديث آخر: "الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة"<sup>(٣٩)</sup>، وهذا كله يتوافق مع ما ذكره الحكيم بتاح حنبل في نصائحه لابنه، ومع قول الحكيم عنخ شاشانقي أن نعمة المقتنيات زوجة رشيدة.

<sup>(٣٢)</sup> وهذا يتطابق مع ما ورد في آيات القرآن الكريم: "نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ....."، سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٣)، ولمزيد من الدراسة عن تفسير الآية، انظر: شمس الدين القرطبي؛ المرجع السابق، ص ١٠٠٣-١٠٠٨.

<sup>(٣٣)</sup> عبد الحلیم نور الدين: دور المرأة في المجتمع المصري القديم، المجلس الأعلى للآثار، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٦٥.

<sup>(٣٤)</sup> عبد العزيز صالح: التربية والتعليم في مصر القديمة، ص ٧٤.

<sup>(٣٥)</sup> لمزيد من الدراسة عن هذه الألقاب، انظر: عبد العزيز صالح: الأسرة المصرية القديمة، ص ١٣.

<sup>(٣٦)</sup> سورة النور، الآية رقم (٣٢).

<sup>(٣٧)</sup> حديث صالح مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنه وذكره أبو داوود في سننه (رقم ١٦٦٤).

<sup>(٣٨)</sup> حديث صحيح مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه أنس بن مالك رضي الله عنه وذكره ابن حبان في المقاصد الحسنة (رقم ١٩٨).

<sup>(٣٩)</sup> حديث صحيح مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وذكره مسلم في صحيح مسلم (رقم ١٤٦٧).

وإذا كان الحكيم عنخ شاشانقى حذر ولده من اختيار الزوجة مفرطة الجمال، فقد ورد في الحديث الشريف: "لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن أن يرديهن، ولا تزوجوهن لأموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن، ولكن تزوجوهن على الدين ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل" (٤٠).

### ٣/٢- صفات الزوج:

أما عن اختيار الزوج الصالح للابنة فإنه يتبين من النصوص المصرية القديمة أن الأب هو صاحب القول الفصل في اختيار زوج ابنته، إذ يعظ الحكيم عنخ شاشانقى ولده قائلاً له: "خذ رجلاً حكيماً لابنتك لا غيبياً" (٤١). لما في هذه الصفة من كل ما تحتويه من المعاني المفضلة في الزوج. وتأتى الألقاب التي حملها الزوج بالنسبة لزوجته لتعبر عن دوره في حياتها وهي: هي بمعنى (بعل)، ونب بمعنى (سيد) و(ولى الأمر)، وسن بمعنى (أخ). فالزوج هو السيد، والأخ، والقائم على شئون الأسرة، وهو صاحب الكلمة العليا في داره، وكان يحكم على مدى أثره في أسرته من خلال سلوك ولده، فكان الأب المصرى واعياً لمسئوليته الزوجية مع الزوجة، ومسئوليته التربوية مع الأبناء، انظر صورة رقم (٢) التي تصور تمثال الأمير رع حنوب من الدولة القديمة، وقد بدت عليه مظاهر الرجولة كما سماه بذلك عبد العزيز صالح (٤٢).

أما عن أهم صفات الزوج في الشريعة الإسلامية فهي بالمثل كصفات الزوجة أن يكون ذا خلق ودين ولو كان فقيراً (٤٣)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه إن لا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض" (٤٤)، ولعل هذا يتوافق مع ما ذكره عنخ شاشانقى أن زوج ابنتك رجلاً حكيماً، فإن الحكيم يجمع كل الصفات الحسنة، وقال لا غيبياً فإن الغيبى هو الذى يسئ القول والفعل.

(٤٠) حديث ضعيف مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه عبد الله بن عمرو وذكره الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم ١٠٦٠).

(٤١) زاهى حواس: المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٤٢) المتحف المصري، المجلس الأعلى للآثار، وزارة الثقافة، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م، ص ٥٩.

(٤٣) جاء رجل للحسن بن على رضى الله عنهما وسأله: "إن لى بنية وإنما تخطب فمن أزوجه" فقال: "زوجها ممن يتقى الله، فإن أحبها أكرمها وإن أبغضها لم يظلمها"، انظر: عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١٢.

(٤٤) حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو هريرة وعبد الله بن عمر وأبو حاتم المزني رضى الله عنهم وذكره السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٣٤٧).

## ٤/٢ - الخطبة وأثرها:

على الرغم من أننا لا نعرف شيئاً عن المراسم أو الطقوس التي كانت تسبق عقد الزواج في مصر القديمة<sup>(٤٥)</sup> إلا أننا نستطيع من خلال قصائد الحب والغزل أن نرى نموذجاً منقولاً عن الواقع ولعله يوائم العادات والأعراف الاجتماعية في ذلك الزمان، إذ تقدم صورة مختلفة عما يسبق الزواج من خطوات تمهد له، ففي هذه الأشعار يخاطب المحبون بعضهم بعبارات رقيقة مهذبة ويتنادون بأخي وأختي، كما استخدمت عبارات عاطفية متحررة شيئاً ما، ويتبين منها أن فرصة تلاقى المحبين كانت موجودة مع الحرية في اختيار شريك المستقبل<sup>(٤٦)</sup>. ومن أمثلة هذا الغزل ما ورد في بردية شستربيت فهو يصور كلاً من الغزل العفيف والغزل الصريح فمناه:

"حبيبتي وحيدة .. فريدة .. أخت منقطعة القرين .. أرى إشراقها في أفق رؤاي.. كربة نجم الصباح متألئة.. تشرق في سنى السعادة.. فهي الوضاء التي تشع بنورها.. سوداء الحاجبين .. براقاة العينين.. حلوة الشفتين حين تنطق بهما.. لا تنبس بكلمة فضول.. طويلة العنق.. ناعمة النهدي.. شعرها أسود لامع.. ذراعها تفوق الذهب حلوة.. لمسة أصابعها كأنها لمسة زهرة اللوتس.....".

وفي المقطع الآخر بعنوان (العذراء تتكلم) تعترف الفتاة بأنها متميمة بحب حبيبها فتقول:

"أخي يعذب قلبي بصوته، وقد أصابني الدوار والاعتلال. إن قلبي يتوجع عندما أتذكره.. وحبّه قد أسرنى .. تأمل إنه مجنون .. ولكني مثله .. إنه لا يعرف مقدار شغفى بتقبيله، وإلا كان في استطاعته أن يرسل لوالدتي ....."<sup>(٤٧)</sup>.

توضح الوثائق المسجلة أن الشباب كان يمكنه التقدم للزواج من الفتاة، أما الفتاة فلم تكن حرة في الزواج من أى شخص دون موافقة أسرته، لذلك كانت تحاول إقناع أسرتها، خاصة محاولاتها الجادة للحصول على موافقة أمها<sup>(٤٨)</sup>، ويرى بعض القانونيين أن المصريين القدماء قد عرفوا نظام الخطبة قبل الزواج، وذلك في مرحلة العقد غير الموثق فهو عقد يتضمن تعهداً بإتمام الزواج، ولكننا لم نصل إلى دليل على وجود مبدأ التعويض عند فسخ الخطبة أو العدول عنها<sup>(٤٩)</sup>.

ويفهم من النصوص الكلية التي وصلتنا من الدولة الحديثة أن الفتى كان يطلب يد الفتاة من أهلها بعد أن يكون قد رآها في منزل أهلها، أو في حفل أقيم لهذا الغرض

(٤٥) تحفة هندوسة : المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤٦) زاهى حواس: المرجع السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

(٤٧) سليم حسن: المرجع السابق، الجزء الثانى: فى الدراما والشعر وفنونه، ص ١٧٦-١٧٧، زاهى حواس: المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤٨) زاهى حواس: المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

(٤٩) عزت مجدى النمر: فسخ الخطبة بين الشريعة والقانون : دراسة مقارنة، القاهرة، دبت، ص ٩.

بالذات<sup>(٥٠)</sup>، أو أن ذلك قد يحدث مصادفة<sup>(٥١)</sup>، فإذا اطمأن الأهل للعريس وتأكدوا من أصله ومن وظيفته وأنه كفاء لابنتهم تم الرضا به وقبوله لها، ففي هذا العصر كان على الفتى أن يتقدم لأهل الفتاة التي يرغب في الزواج منها فيطلبها منهم وهم يقبلون نيابة عنها<sup>(٥٢)</sup>.

أما الخطبة في الشريعة الإسلامية فقد سوغ الشارع لكل من طرفي العقد أن يتعرف على الآخر تماماً قبل الإقدام على عقد الزواج، لذلك فالخطبة ضرورية في الإسلام، وقد تكون إما تصريحاً أو تعريضاً، وقد أباحت الشريعة أن ينظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوج بها دون أن يخلو بها دون محرم<sup>(٥٣)</sup>. وكانت الأسرة المصرية القديمة تحافظ على التقاليد ولم تسمح أبداً من الاقتراب من نساء البيت محذرين من مغبة ذلك. ومن ثم يتبين مدى التوافق بين قيم ما قبل الزواج عند المصري القديم وقيم فترة الخطبة في الشريعة الإسلامية.

### ٣ : أركان عقد الزواج:

#### ١/٣- تعريف عقد الزواج:

يعرف عقد الزواج لغة بأنه الازدواج والاقتران، فيقال زوج الشيء بالشيء وزوجه إليه إذا قرن به، والزوج المرأة، والزوج المرء قد تناسبا بعقد النكاح<sup>(٥٤)</sup>، ونكح بمعنى تزوج ومنها تزوجها وباضعها، وعقد التزويج يسمى النكاح والوطء، وامرأة ناكح هي امرأة ذات زوج<sup>(٥٥)</sup>. وأما الزواج في اصطلاح الفقهاء فهو يتردف مع النكاح، فهو عقد يفيد ملك المتعة مقيداً، أو هو العقد الذي يتيح لكل من الزوجين حق الاستمتاع بالأخر طيلة قيامه على الوجه المشروع<sup>(٥٦)</sup>.

<sup>(٥٠)</sup> مثال ذلك ما ذكره أحد كهنة منف من أن الملك أقام حفلة كبيرة ودعا فيها أكابر القوم ليختار من بينهم زوجاً لابنته وزوجة لابنه، لمزيد من الدراسة، انظر:

Griffith, Stories of the High priests of Memphis, Oxford, 1900, P.83.

<sup>(٥١)</sup> ورد في إحدى البرديات أن "بنتي إيسيت" قابل أحد الموظفين أثناء جولة جنوبى المدينة، فدعاه في بيته، وهناك رأى الشاب ابنة بنتي إيسيت فأعجب بها وطلبها من والدها ... إلخ، لمزيد من الدراسة، انظر:

Griffith, Catalogue of the Demotic Papyri in the Rylands library at Manchester, 1909 Vol.III, Pap.8,11 & 8,12.

<sup>(٥٢)</sup> تحفة هندوسية: المرجع السابق، ص ٤٨.

<sup>(٥٣)</sup> أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي: عقد الزواج، الإدارة العامة لمراكز الثقافة الإسلامية، وزارة الأوقاف، ٢٠١٤م، ص ٣-١٨.

<sup>(٥٤)</sup> ابن منظور: لسان العرب، طبعة الغد العربى، القاهرة، ص ١٨٨٥.

<sup>(٥٥)</sup> ابن منظور: المرجع السابق، ص ٤٥٣٧.

<sup>(٥٦)</sup> أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي، ص ٢٩-٣٠.

### ٢/٣- عقد الزواج من بداية الأسرات إلى عصر الأسرة الثانية والعشرين:

عكست لنا مناظر المقابر في مصر القديمة أنشطة الحياة اليومية والدينية للزوجين في حين أنها لم تتعرض لمراسم الزفاف أو شعائره مما يفقدنا الكثير عن تفاصيل هذا الموضوع، وإن كان هذا لا يمنع عقلاً من إقامة حفلات وأفراح تجرى في بيت العروسين، لكنه ليس لدينا مصادر مسجلة عن شعائر دينية تؤدي في هذه المناسبة. وربما كان يجرى حفل وفقاً لما كان يتم بريف مصر إلى وقت قريب مع ما هو معروف عن المصريين من ولعهم بالفرح والدعابة، فيقام أكبر الظن وليمة يصحبها الرقص عقب إشتهار الزواج ثم تنتقل العروس إلى مسكن زوجها في المساء.<sup>(٥٧)</sup>

أدى عدم العثور على عقود من تلك الحقبة الطويلة سواء من عقود الزواج، أو تلك التي تصف كيفية عقد الزواج إلى عدم القطع برأى من العلماء في هذا الموضوع<sup>(٥٨)</sup>، وبناءً على ذلك فإن هناك رأيان في هذا الموضوع: الرأي الأول يرى أصحابه أن العقد كان يتم شفويًا وبمجرد التراضي بين طرفي العقد وهما الزوج ووالد الزوجة الذي هو وليها دون حاجة إلى إجراءات أخرى كتابية أو تمام العقد على يد كاهن. والرأي الثاني يرى أصحابه أن العقد كان ينعقد ويتم كتابته، وينعقد في المعبد ويوثق بشهادة الشهود على يد كاهن<sup>(٥٩)</sup>. وذهب بعض القانونيين إلى ترجيح الرأي الثاني فرأوا أن مراسم الزواج كانت تتم في المعبد وبحضور أقارب الزوجين<sup>(٦٠)</sup>.

ويرى زيدل أن تحرير العقد والتسوية المالية كان شرطاً أساسياً لصحة الزواج في الدولة الحديثة بناء على ما ورد في إحدى الروايات- التي تصور وقائع زواج سنتا خع إم واست وزوجته بتويو<sup>(٦١)</sup>- وقد أيدته في ذلك تحفة هندوسة، كما ترى أن عقد الزواج لم يكن ينعقد كتابة في هذا العصر، ولكن يكتفى برضا الطرفين الزوج والولى

<sup>(٥٧)</sup> زاهى حواس: المرجع السابق، ص ١١٠-١١١.

<sup>(٥٨)</sup> قسم العلماء تاريخ مصر القديم من الناحية القانونية إلى ثلاث دورات، الدورة الأولى من الأسرة الأولى إلى الأسرة الحادية عشرة، الدورة الثانية تمتد من الأسرة الحادية عشرة حتى الأسرة الخامسة والعشرين ثم الدورة الثالثة منذ عهد الأسرة السادسة والعشرين حتى نهاية العصر البطلمي، لمزيد من الدراسة، انظر: تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ١٣-١٤.

<sup>(٥٩)</sup> تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٤٣-٤٤.

<sup>(٦٠)</sup> ناصر الأنصاري: المجلد في تاريخ القانون المصري، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة، ١٩٩٨م، ص ٨٩.

<sup>(٦١)</sup> ورد في هذه البردية أن الزوجة أرسلت في طلب كاتب العقود لتحرير العقد في منزلها، علماً بأن هذه القصة ترجع إلى عهد الأسرة العشرين، فإذا كان العقد عقد زواج فهو يؤكد التوثيق، وإذا كان عقد للتسوية المالية فهذا يعنى أن الزواج كان شفهيًا والتسوية مسجلة، انظر: تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

شفوياً مع إعلان الزواج والمسكنة في منزل واحد. ومع مرور الوقت لجأوا إلى توثيق العقد بحكم اعتيادهم الكتابة، ولما لهذا العقد من خطورة وأهمية وأثار تترتب عليه، وذلك أيضاً من باب الاحتياط والصيانة والبعد عن الجحود والإنكار والنزاع على الميراث بعد وفاة الزوج حال تعدد الزوجات<sup>(٦٢)</sup>.

### ٣/٣: عقد الزواج من عصر الأسرة الثانية والعشرين إلى نهاية العصور المصرية القديمة:

تنقسم عقود الزواج في هذه الفترة الزمنية إلى نوعين: النوع الأول هو الذي وصلتنا عقودها في الفترة ما بين الأسرة الثانية والعشرين إلى نهاية الأسرة الخامسة والعشرين، أما النوع الثاني فهو الذي بدأ من عصر الملك أحمر الثاني من آخر عصر الأسرة السادسة والعشرين، وهو يختلف من حيث الشكل والصيغة، وقد احتفظ بشكله ومضمونه الجديد حتى آخر العصر البطلمي.

أركان العقد وشروطه	النوع الأول	النوع الثاني
التاريخ	يدون باليوم والشهر والفصل والسنة	حت حكم الفرعون الذي تم في عهده العقد.
أطراف العقد	هما الزوج حيث اسمه ومهنته ووظيفته واسم أبيه، ووالد الزوجة حيث اسمه ومهنته ووظيفته واسم أبيه واسم الزوجة واسم أمها.	هما الزوج حيث اسمه ومهنته واسم أبيه وأمه، والطرف الثاني هو الزوجة وقد ذكر اسمها واسم أبيها وأمها أيضاً.
الصيغة	تعني <i>skrypi</i> بمعنى (الدخول إلى بيت)، وقد رأى بعض العلماء أنه اصطلاح فني للتعبير عن الزواج.	هي الإيجاب والقبول ومعناها الحرفي (اتخذتك زوجة)، فجاء في العقد "قال (فلان) للمرأة (فلانة) اتخذتك زوجة"، فالإيجاب موجود صراحة في العبارة، أما القبول فغالباً يتم شفاهة <sup>(٦٣)</sup> .
المهر	يتكون من قطع فضية وكمية من القمح أو الحنطة. وأصبح يدون في العقد منذ هذا العصر، ولم تكن	كن واجباً على الزوج بمجرد تمام العقد، وإن كان لا يلزم أن يكون سداً في نفس

(٦٢) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

(٦٣) كانت الصيغة بالفعل الماضي بحيث تدل على حصول الرضا فعلاً قبل إثبات الصيغة لأن صيغة الماضي هي التي تدل على الثبوت والتحقق.

الحال.	تتسلمه الوجة حالاً بل كان يؤجل باتفاق المتعاقدين. وكان حقاً للزوجة في مقابل زواجها حتى وإن كانت تتزوج للمرة الثانية، أى أنه لم يفرق بين البكر والثيب.	
فيها يقر الزوج بأن الأبناء من هذا الزواج هم أصحاب كل أملاكه سواء الحالية أو ما سيمتلكه في المستقبل، ويؤول إليهم أيضاً ما يرثه عن والديه، بالإضافة إلى تعهد الزوج بأموال أخرى إذا طلق زوجته <sup>(٦٤)</sup> ، ولا نعرف إن كان هذا هو المهر نفسه أم أنه مال آخر مضافاً إليه <sup>(٦٥)</sup> .	تتضمن المهر المسمى في العقد إذا ما طلق الزوج زوجته بغير خطيئة منها، أو إذا تزوج بأخرى، وأن كل ما سيحصل عليه من كسب مشترك، وأما ما سيؤول إليه من أملاك والديه فيكون باسم أولاده.	التسوية المالية
	يسجل في ذيل العقد الموثق وكان على دراية تامة بالقانون يحرر الاتفاقات والعقود بين الأفراد بالشكل القانوني، ويوقع عليه شهود يتراوح عددهم بين الثلاثة والستة والثلاثين، ثم أصبح ستة عشر في العصر البطلمي. ويبدو أن الإشهار كان بمنزلة الإعلان الرسمي عن الزواج.	الموثق والشهود

وتبين من القصص المصري القديم أنه في اليوم المحدد لعقد الزواج كان الزوج يذهب إلى منزل والد الفتاة ليحرر العقد هناك، وكان يذكر في هذه العقود وصفاً لما يتم في ذلك اليوم من حضور الزوج: "ودخوله البيت ليحرر عقد زواجه" من الفتاة التي اختارها، لذلك فإن عدم كتابة ألفاظ تدل على الإيجاب والقبول تعنى أن الرضا بين الزوج ووالد الفتاة يتم شفويًا.<sup>(٦٦)</sup> وقد استمرت العقود بعد ذلك على هذا المنهج طوال العصور الفرعونية مع اختلافات بسيطة في بعض التفاصيل<sup>(٦٧)</sup>.

<sup>(٦٤)</sup> ويرى بعض رجال القانون أن هذه التسوية المالية بمثابة شرط جزائي يلتزم الزوج بموجبه أن يدفع لزوجته هذا المبلغ المتفق عليه حال طلاقها أو يتنازل عن الأموال الزوجية المشتركة بينهما وأنه إذا تزوج بأخرى سيترك ما يمتلك لأبنائه من زوجته الأولى، انظر: ناصر الأنصارى: المرجع السابق، ص ١٠٥.

<sup>(٦٥)</sup> تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٥٢-٥٥.

<sup>(٦٦)</sup> تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٤٦-٥٢.

<sup>(٦٧)</sup> ظهر في عصر الأسرة الثلاثين ولأول مرة في عقود الزواج قائمة ممتلكات الزوجة، وهي قائمة مثبت فيها كل قطعة، وقيمتها النقدية، ومدون في ذيلها مجموع قيمة هذه الممتلكات، ويقر فيه =

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين أن عقد الزواج في مصر القديمة لا يكون صحيحاً إلا إذا توافرت فيه أركان معينة شأن كل العقود في كل الشرائع، وهذه الأركان هي: الإيجاب والقبول وطرفي العقد، والمهر، والشهود، والصورة رقم (٣) تصور عقد زواج من العصر البطلمي محفوظ بمتحف تورينو بإيطاليا تحت رقم ٦٠٧٩<sup>(٦٨)</sup>.

٤/٣: أركان عقد الزواج في الشريعة الإسلامية:

أما أركان عقد الزواج في الشريعة الإسلامية فهي الإيجاب والقبول الذي تتكون منهما صيغة عقد الزواج، أما باقي الفقهاء فأركان العقد عندهم هي: المتعاقدان والصيغة ومحل العقد (المرأة المعقود عليها) وأضاف بعض الفقهاء المهر والولي، والولاية في الزواج هي القدرة على إنشاء عقد الزواج نافذاً دون توقف على إجازة أحد<sup>(٦٩)</sup>، ولعل فقهاء الحنفية اكتفوا بالصيغة لأن وجودها يستلزم بقية الأركان. والإيجاب: هو ما يصدر أولاً من أحد العاقدين للدلالة على إرادته في إنشاء الارتباط، والقبول: هو ما يصدر ثانياً من من العاقد الآخر للدلالة على رضاه وموافقته بما أوجبه الأول<sup>(٧٠)</sup>. وقد اتفق الفقهاء على انعقاد عقد الزواج بصيغة الماضي لأن صيغة الماضي تدل على تحقق حدوث الفعل فينقذ بها العقد من غير توقف على نية أو قرينة<sup>(٧١)</sup>، ويشترط في الصيغة أن تكون منجزة، فلا تكون معلقة على شرط ولا مضافة إلى زمن المستقبل. وبالإضافة إلى هذه الأركان فإن هناك شروطاً أيضاً لا بد من توافرها حتى يكون عقد الزواج تاماً وصحيحاً<sup>(٧٢)</sup>، نجلها على الوجه التالي:

=الزوج بأن الزوجة طالما كانت في منزل الزوجية فإن الجهاز باق معها في المنزل، وأما إذا تركت زوجها وخرجت من المنزل فإنها تأخذ جهازها معها أو ما يعادله نقداً، وكانت تضم باروكات شعر، وملابس، وأساور، وخلاخيل، وتمايم، وصندوق للملابس، ومرايا، وأدوات منزلية كالنحاس، والمدق (الهاون)، وعدد من الأواني المعدنية، وآلة موسيقية أحياناً، انظر: تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٥٢-٥٥، وزاهي حواس: المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

<sup>(٦٨)</sup> تحفة هندوسة: المرجع السابق، لوحة رقم (١٤-أ).

<sup>(٦٩)</sup> عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١١٤.

<sup>(٧٠)</sup> لمزيد من الدراسة، انظر: عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٣٢-٣٥.

<sup>(٧١)</sup> أما بالنسبة لصيغة المضارع وهي التي تدل على إرادة إنشاء العقد في الحال أو في الاستقبال فيصبح العقد عند كل من الحنفية والمالكية إذا وجدت قرينة تدل على إرادة إنشاء العقد في الحال، أما إذا انتفت هذه القرينة فلا ينعقد العقد بصيغة المضارع عندهم، ويتطلب الشافعية والحنابلة أن يكون العقد بصيغة الماضي فلا ينعقد بلفظ المضارع لإيهامها الوعد في المستقبل. وأما العقد بصيغة الأمر فهو يصح أيضاً عند فقهاء المذهب الحنفي، لمزيد من الدراسة، انظر: أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي، ص ٤٦-٤٧.

<sup>(٧٢)</sup> فهناك شروط الانعقاد، وشروط الصحة، وشروط النفاذ، وأخيراً شروط اللزوم، ولمزيد من الدراسة، انظر: عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٣٦-٥٩.

- ١- أن تكون الصيغة دالة على معنى الزواج والنكاح أو غيرهما مما يدل على نفس المعنى.
  - ٢- إذا اقترن العقد بشروط صحيحة فإنه يجب الوفاء بها لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج" (٧٣)، وإذا اقترنت بشروط منهي عنها فإن العقد يلغى هذه الشروط لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً" (٧٤).
  - ٣- أن يكون كل من العاقدين عاقلاً مميزاً ويسمع كل منهما الإيجاب والقبول ويفهم أن المقصود منه الزواج.
  - ٤- ألا تكون المرأة محرمة على الرجل.
  - ٥- الشهادة على العقد.
  - ٦- أن تكون صيغة العقد مؤبدة.
  - ٧- أن يكون هناك ولي للمرأة يقوم بإتمام العقد ويجوز عند الحنفية أن تزوج المرأة نفسها.
  - ٨- أن يكون الزوج كفوفاً للزوجة.
  - ٩- أن يكون المهر مهر المثل (٧٥).
- ٥/٣: مقارنة بين عقد الزواج في شريعة المصري القديم والشريعة الإسلامية:

أركان وشروط عقد الزواج في الشريعة الإسلامية	تحققها في عقود الزواج من بداية الأسرات إلى الأسرة الثانية والعشرين	في عقود الزواج من الأسرة السادسة والعشرين إلى الثلاثين
١ صيغة الإيجاب والقبول ومنها يتم عقد الزواج	كانت الصيغة اصطلاحاً يعبر عن الزواج، أما الإيجاب والقبول فكان شفهيّاً.	الصيغة واضحة وصريحة بفعل الماضي (اتخذتكَ زوجة) فالإيجاب مسجل والقبول شفوي.

(٧٣) حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه عقبه بن عامر رضي الله عنه وذكره البخاري في صحيحه (رقم ٥١٥١).

(٧٤) حديث حسن مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم صححه الألباني في التعليقات الرياضية (رقم ١٧٤/٢).

(٧٥) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٣٦-٥٩، وأحكام الأسرة في الفقه الإسلامي، ص ٥٤-٨٦.

٢	أن تدل الصيغة على معنى الزواج.	لا بد أن الصيغة كانت تدل على معنى الزواج.
٣	يجوز أن يقترن العقد بشروط صحيحة غير باطلة.	كانت العقود تقتزن بشروط مالية يلتزم بها الزوج في حالات معينة كطلاق الزوجة أو زواجه بأخرى.
٤	الأ تكون المرأة محرمة على الرجل.	كان زواج الأقارب متصلاً ولم تعرف مصر القديمة زواج المحارم بين عامة الشعب. ولم يكن الزواج بالخال والعم من المحرمات عندهم.
٥	وجود شهود على العقد	عرفنا من أحد العقود وجود شهود على أحد العقود الخاصة إما بالزواج أو التسوية المالية التابعة لهذا العقد. كان عددهم في هذه الفترة يتراوح بين ثلاثة وستة وثلاثين. كان عددهم يتراوح بين أربعة وثمانية وتسعة.
٦	صيغة العقد أبدية	لم نعرف في مصر القديمة كلها أى زواج مؤقت أو محدد المدة بل هو دائماً عقد أبدي.
٧	وجود ولي للمرأة يقوم بإتمام العقد	والد الزوجة كان وليها عند الزواج. كانت الزوجة تتم عقد الزواج بنفسها.
٨	شروط الكفاءة للزوج	الكفاءة عرفت في الزواج فكان يعول على مهنة الزوج ومهنة والده وأصله وحالته الاجتماعية والمالية إلا في حالات قليلة.
٩	المهر المسمى	وجد المهر في كل العقود بعد هذه الفترة مسجلاً ومن ثم فلا بد أنه وجد قبلها. وجد المهر المسمى في كل العقود منذ ذلك العصر.

ومن هذه المقارنة يتبين تطابق أهم أركان وشروط عقد الزواج في مصر القديمة مع مثيلاتها في الشريعة الإسلامية المحكمة ذات المصدر الإلهي السماوي الذي نقل إلينا متواتراً. مما يؤكد على أن المصري القديم قد أسس تشريع الزواج المحكم الدقيق المتكامل والذي ليس به ثغرة ولا نقیصة ويراعي مصالح كلا الزوجين ويضمن حقوق أولادهما على موثيق دينية أثرت في نفوس أصحابها، وهذا ما سنناقشه لاحقاً.

#### ٤/ آثار عقد الزواج:

يقصد بآثار عقد الزواج تلك الحقوق التي تنشأ عن هذا العقد سواء ما كان منها خاصاً بالزوجة أو بالزوج أو مشتركاً بينهما.

#### ١/٤ - حقوق الزوجة :

تنشأ للزوجة عن عقد الزواج الصحيح النافذ حقوق كثيرة على زوجها، وهي تتناسب مع طبيعة المرأة التي جعلها أصلاً تميل إلى القرار في منزل الزوجية بعيداً عن السير في مناكب الأرض. وإذا كانت الزوجة هي سكن لزوجها فإن حقوقها دائماً تكون في مقابل ما توفره من مقومات هذا السكن<sup>(٧٦)</sup>، وتدور هذه الحقوق في جملتها بين المهر والنفقة وعدم الإضرار بها ووجوب العدل بينها وبين غيرها من الزوجات حال التعدد.

#### ١/١/٤ : المهر :

المهر هو حق مالي أوجبه الشارع للمرأة على الرجل في عقد الزواج صحيح أو دخول بشبهة أو دخول بعقد فاسد وهو ليس عوضاً عن شيء وإنما هو عطاء لازم من الزوج إبانة لشرف العقد وإظهاراً لخطره ليوم ويؤدى مقاصده، والمهر ديناً في ذمة الزوج بمجرد العقد الصحيح النافذ، فهو حكم من أحكامه، وأثر من آثاره. والمهر هو المال الذي يجب على الزوج لزوجته بالعقد عليها أو بالدخول، والحكمة في وجوبه إظهار خطر العقد، ومكانة وإعزاز المرأة، ورفعة قدرها، والعمل على دوام واستمرار رابطة الزوجية. ولا يلزم أن يكون كله معجلاً بل يجوز تأجيله كله أو بعضه، ويكون هنا المهر مقابل حق استمتاع الرجل بالمرأة<sup>(٧٧)</sup>، قال تعالى: "..... فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا"<sup>(٧٨)</sup>.

وكما أن المهر أثر من آثار عقد الزواج في الشريعة الإسلامية فإن المهر المسمى ذكر في كل العقود التي عثر عليها بدءاً من الأسرة الثانية والعشرين، ولم تكن تتسلمه الزوجة حلاً بل كان يؤجل باتفاق المتعاقدين، فلا تتسلمه الزوجة إلا إذا طلقها زوجها دونما خطأ من جانبها، أو عند الزواج بأخرى أو في حالة وفاة الزوج، وهذا واضح جداً في العقد. وكان هذا المهر حقاً للزوجة في مقابل زواجها، لذلك قدم المصري القديم مهراً كاملاً لامرأة تتزوج للمرة الثانية، أى أنه لم يفرق بين البكر والثيب، لذلك فالمهر عند المصري القديم كان حقاً من حقوق الزوجة. وكان يتكون من قطع فضية لا تزيد عن دنين من الفضة، بالإضافة إلى ما بين خمسين وألف أردب من الحنطة، وفي عقود من العصر الفارسي وحتى نهاية العصور المصرية القديمة كان كل المهر من

(٧٦) حسن حسن منصور: منهج الإسلام في علاج المشكلات الأسرية، سلسلة قضايا إسلامية، العدد

(٧٤)، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٧٨-

٧٩.

(٧٧) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١٢٩ وما بعدها.

(٧٨) سورة النساء: الآية رقم (٢٤).

قطع الفضة فقط دون الحنطة، واستمر ذكر المهر في كل العصور بعد ذلك حتى نهاية العصر البطلمي<sup>(٧٩)</sup>.

ونلاحظ هنا التطابق التام بين المهر في الشريعة الإسلامية وبين ما وجد في عقود المصري القديم حتى في طريقة السداد عاجلاً أم آجلاً. وأنه حق للزوجة، ولا يأخذها وليها وأنه يعد ديناً على الزوج إن لم يعطى لها عاجلاً دونما سبب منها، قال تعالى "وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلًا فَإِنَّ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ تَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِينًا مَرِيئًا"<sup>(٨٠)</sup>، وقال تعالى أيضاً: ".... وَلَا يَكْفُلُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ...."<sup>(٨١)</sup>.

٢/١/٤ : النفقة :

النفقة في الشرع هي الإدراج على الشيء بما به بقاؤه، وهي تشمل ما تحتاج إليه الزوجة من الطعام، والكسوة، والسكن، وفرش، وخدمة، وكل ما يلزم بحسب العرف. والنفقة واجبة للزوجة على زوجها جزاء احتباسها وقصرها نفسها عليه بحكم العقد الصحيح، ودليل وجوبها قوله تعالى: "وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا..."<sup>(٨٢)</sup>. كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله..... ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف....."<sup>(٨٣)</sup>. بل إن حق الزوجة في النفقة يستمر أيضاً خلال فترة العدة. ويقدر مقدار هذه النفقة بحسب ما يناسب الزوج<sup>(٨٤)</sup> وذلك لقوله تعالى: "لِيُنْفِقْ نُورَ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ تَفْسًا إِلَّا مِمَّا آتَاهَا سَبَّحَ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا"<sup>(٨٥)</sup>.

وقد ورد في تعاليم بتاح حنبل لابنه: "اشبع جوفها واستر ظهرها إن علاج أعضائها هو الدهان"، حيث كانت العطور والدهان<sup>(٨٦)</sup> من الأساسيات عند المرأة المصرية القديمة،

(٧٩) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٤٩ وما بعدها.

(٨٠) سورة النساء، آية رقم (٤).

(٨١) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٩).

(٨٢) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٨٣) حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه وذكره مسلم في صحيحه (رقم ١٢١٨).

(٨٤) أحكام الأسرة في الفقه الإسلامي، ص ٣١٣ وما بعدها.

(٨٥) سورة الطلاق، الآية رقم (٧).

(٨٦) اختلفت الآراء حول نوع هذا الزيت، ولكنه في الغالب كان زيت الخروع الذي كان يستعمل وقوداً للمصابيح، أما الفقراء والعمال فكانوا يدهنون به أجسامهم، وربما كان زيت السمسم في رأى بعض العلماء، والغالب أنه زيت الخروع. وعلى العموم فقد استخدمت الزيوت والدهون في مصر القديمة للأكل، والطهى، والإنارة، وأغراض التجميل، والدواء. وعلى ذلك كان النوعان من أساسيات الإعاشة، انظر: تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣.

والحكيم يشير إلى أن الزوج الكيس هو الذى يسعد قلب زوجته بالمحبة ثم يلبي احتياجاتها من غذاء، وملابس، و عطور، ونحو ذلك ثم يتبع كلامه "اجعل قلبها فرحاً ما دمت حياً فهي حقل مثمر لسيدها"، وكأنه يذكره بعد كل ذلك أنها أم لأبنائه. كما أن الزوج فى مصر القديمة كان يعطى زوجته راتباً شهرياً للزيت ويومياً للغلال وخاصة ما يصنع منه الخبز. واختلف مقدار الغلال من عقد لآخر، فى حين وصل مقدار الحنطة لحوالى اثنين وسبعين أردباً سنوياً، هذا بالإضافة إلى راتب سنوي يعطيه الزوج لزوجته لتكاليف زينتها حيث الكسوة وشراء ملابسها والنفقة الشخصية، وكان عبارة عن قطع معدنية من الفضة أو من غيرها، ويكاد يكون عدد قطع العملة النقدية فى كل العقود ثابتاً، أى ما بين قطعة وقطعتين فيما عدا حالتين فقط كانت ستين قطعة، ويرجع ذلك إلى أن تلك العقود من حقبة ارتفعت فيها قيمة الفضة<sup>(٨٧)</sup>، وقد تبينت هذه الحقوق فى رسائل يرجع بعضها إلى عصور الدولة القديمة، وبعضها الآخر إلى عصور الدولة الحديثة، ومنها ما وجهه زوج إلى زوجته المتوفاة يؤكد فيها أنه لم يقصر يوماً فى إعالتها، والوفاء بالتزاماته نحوها، أى أن الإعالة كانت من الواجبات الأساسية على الزوج طوال العصور المصرية القديمة، لذلك فإنه لم يذكر ضمن عقد الزواج ومن ثم فهو أثر لعقد الزواج، وليس ركناً أو شرطاً حتى يذكر فيه<sup>(٨٨)</sup>. لكن بدأ ذكر النفقة فى عقود العصر البطلمي، وتحديداً منذ عام ٣١٥ قبل الميلاد فيما وصل إلينا من عقود زواج من طيبة والمناطق المجاورة لها، وربما يرجع هذا لعادات هذه المنطقة وتقاليدها. وقد جاء فى بعض العقود تحديد للمكان الذى تتسلم فيه الزوجة نفقتها كما يلى: "طعامك وملبسك فى المنزل الذى تقيمين فيه" أى أن الزوج كان يتعهد بإعالة زوجته وإن لم تكن تعيش معه فى بيته، وكان يذكر بعد ذلك: "لك الحق فى المطالبة بالمتأخر والمستحق لك فى ذمتى من نفقتك"، أى أنه كان من حق الزوجة أن تطالب زوجها بالمتأخر أو المتبقى لها من النفقة<sup>(٨٩)</sup>.

#### ٣/١/٤ : عدم الإضرار بالزوجة :

من حق الزوجة على زوجها فى الشريعة الإسلامية ألا يؤذيها بقول أو فعل أو خلق. فلا يسمعها من الكلام ما يجرح كرامتها، أو يحط من منزلتها، ولا يخاطبها بالغلظة والفظاظة، ولا يضر بها بلا سبب مشروع، ولا يكرهها على استقبال أصدقائه الذين يزورونه، ولا يضيق عليها فى المعيشة، ولا يمسكها كرهاً عنها لتفتدى بمال ليطلقها، وما أشبه ذلك من كل ما يؤلم الزوجة، ويجرح شعورها لقوله تعالى: "وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلْيَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا وَمَنْ

(٨٧) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣.

(٨٨) زاهى حواس: المرجع السابق، ص ١١٣-١١٤.

(٨٩) تحفة هندوسة : المرجع السابق، ص ٧٣.

يَعْمَلُ تِلْكَ فَذَّ ظَلَمَ نَفْسَهُ .....<sup>(٩٠)</sup>، ومن حسن معاملة الزوجة دليل على أصالة الزوج ومتانة خلقه وكرمه، وإهانتها أمارة خبثه ولؤمه وذلك لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي ما أكرم النساء إلا كريم ولا أهانهن إلا لئيم"<sup>(٩١)</sup>. فإذا خرج الزوج عن هذه الآداب وأذى زوجته بالقول أو بالفعل كان عليها طلب التلطيق منه<sup>(٩٢)</sup>. وإذا بحثنا عن مثل هذه الحقوق عند المصري القديم وجدنا ما يشير أيضاً إلى الحث على عدم إيذاء الزوجة لا بالقول ولا بالفعل، ومنه ما ذكره الحكيم بتاح حنبل لابنه وهو يعظه قائلاً: "لا تتهمها عن سوء ظن، وامتدحها تخبت شرتها، فإن نفرت راقبها، واشمل قلبها بعطايك تستقر في دارك، ولسوف يكيدها أن تعاشرها ضرة في دارها"، وكان أكثر تسامحاً حين قال له: "إذا رزئت بزوجة رعناء وسيئة لمواطنيها .. ترفق بها أمداً، ولا تعجل بتسريحها، ودعها تطعم خبزك (أى : وكلها عيشك أو غذاها بطبعك)". وهي نصائح يحث فيها الحكيم ولده على الصبر على زوجته، والتسامح معها، بل والتودد إليها لعلها تتغير طباعها بعد رفق زوجها بها وصبره عليها. أما الأديب أنى حكيم الدولة الحديثة فيقول لفتاه أيضاً:

"لا تعنف زوجتك في دارها إن أدركت صلاحها"،

"لا تسله عن شئ قائلاً أين موضعه هلم احضريه إلينا إذا وضعته في وضعه الملائم"،

"افتح عينيك وأنت صامت وتحقق من مزاياها"،

"وإن شئت أن تسعد فاجعل يدك معها وعاونها"،

"وقد لا يجد أحدهم مبرراً للخصام فيختلقه"،

"وبوسع كل امرئ أن يكفل الاستقرار في الدار إذا تحكم لتوه في (أهواء) نفسه".

ويتبين أيضاً من هذه النصائح الحرص على عدم العنف ضد الزوجة، أو التربص بها في أعمالها المنزلية، أو خصامها وافتعال الشجار معها، هذا بالإضافة إلى حرص الزوج على أن يضع نصب عينيه مزايا زوجته. أما في تعاليم عنخ شاشانقى فإنه يعظ ولده قائلاً: "لا تهجر امرأة في دارك لأنها عقيم" - على الرغم من حرصهم في التعاليم على الزواج وكثرة الإنجاب - وهذا يبين الحرص على عدم إلحاق الزوجة بضرر أدبي أو ضرر معنوي أو ضرر فعلي، وكذلك على ألا يأتي لها بضرة فيؤلمها معنوياً، أو يطلقها لعدم الإنجاب، أو يهجرها في بيتها.

(٩٠) سورة البقرة، الآية رقم (٢٣١).

(٩١) حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكره السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٤١٠٢).

(٩٢) عبد المجيد مطلوب : المرجع السابق، ص ١٩٤.

وفى خطاب كتبه زوج لزوجته بعد وفاتها يذكر كيف عاش مخلصاً لها، ولم يطاوعه قلبه على الزواج مرة ثانية مع أنها ماتت منذ ثلاث سنوات، ويشرح فى هذه الرسالة هب أنه لم يلحق بها ضرراً، قائلاً :

"اتخذتكَ زوجة حين الشباب، واستقررت عندك،

وتقلبت فى شتى المناصب وبقيت معك،

وما تخلّيت عنك أو ألحقت همّاً بقلبك،

وما وافانى إنسان بأمر يخصك وتقبلت وشاية منه ضدك ، ...

وما أخفيت سراً عنك طيلة حياتك، وما أسأت إليك قط ... وما هجرتك ، .....

ولم أدع أحطاً ينتقد مسلكى تجاهك ..... ولما وافاك الأجل ..... بكيت كثيراً على مثواك

..... ولم أدخل داراً غير دارك ..... "

ويعد هذا الخطاب نموذجاً لحرص الزوج على عدم إلحاق الضرر بزوجه حتى بعد وفاتها. وجاء على لسان أحد الآباء وهو يخاطب ابنته: "إنك ابنتى فإن طردك زوجك من منزل الزوجية، فإن لك أن تقيى فى بيتى الذى بنيته بنفسى.. ولن يجرؤ إنسان أن يخرجك منه"<sup>(٩٣)</sup>. أما إذا وقع الضرر على الزوجة من زوجها فإنه جاز لها أن تشكو زوجها إذا أذاها أذى مبرحاً، أو يشكوه ولى أمرها نيابة عنها، وإذا ما استرضاها الزوج بعد ذلك قد يقسم على التزامه بحسن معاملتها، وأنه إذا عاود الإضرار بها استحق أن يجلد كذا جلدة (وهو التزام شكلى لم يكن يطبق فعلاً)، وأن يحرم من كل ما يحصل عليه معها من إيراد مشترك<sup>(٩٤)</sup>، وهذا يفهم منه تحريم الإضرار بالزوجة على الزوج سواء بالضرب أو الأذى بالقول أو بالفعل وإلا كان اللجوء للمحكمة سواء من الزوجة أو من وليها<sup>(٩٥)</sup>.

#### ٤/١/٤ : العدل عند تعدد الزوجات:

العدل حق من حقوق الزوجة على زوجها إذا كان متزوجاً بأكثر من واحدة وذلك لقوله تعالى: ".... فَأَنكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِن حَقَمَ أَلَا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً...."<sup>(٩٦)</sup>. وذلك بأن يعدل الزوج بينهما جميعاً فلا يميز واحدة على أخرى فى نفقة أو كسوة أو مبيت أو مؤانسة أو حسن معاملة ولطف معاشرة إلى ما غير ذلك من المسائل المادية الظاهرة التى هى فى قدرة الإنسان، أما المحبة القلبية فهى خارجة عن حيز الاستطاعة لأنها ليست فى قدرة البشر<sup>(٩٧)</sup>. وبصفة عامة فإن مبدأ الاستقرار الأسري والعائلي فى الشريعة الإسلامية يحتم أن تكون الزوجة واحدة، فالزواج المثالي

(٩٣) تحفة هندوسة : المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.

(٩٤) عبد العزيز صالح : المرجع السابق، ص ٦٢.

(٩٥) تحفة هندوسة : المرجع السابق، ص ٢٣.

(٩٦) سورة النساء، الآية رقم (٣).

(٩٧) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١٨٧.

هو الذي يكتفي فيه الزوج بزوجة واحدة إذا كانت حسنة العشرة مع كونها ولوداً تنجب له الأطفال<sup>(٩٨)</sup>.

وإذا بحثنا عند المصري القديم هل حقق هذه العدالة بين الزوجات، أم لا؟ نجد أنه على الرغم من أن المصري القديم عرف نظام تعدد الزوجات إلا أنه كان لا يميل إليه بطبعه، فإذا كان التعدد شائعاً بين الملوك فإنه لم يكن كذلك عند عامة الشعب<sup>(٩٩)</sup>، وزواج الرجل بأكثر من زوجة في آن واحد يعد نادراً جداً، فلم يصلنا من الدولة القديمة إلا ثلاث حالات فقط، وهناك زواج للرجل بأكثر من زوجة ولكنه لم يجمع بينهما في آن واحد، وذلك لأن وفيات النساء أثناء الولادة كانت كثيرة آنذاك، فكان هذا سبباً مباشراً لزواج الرجل بأكثر من واحدة في حياته، لذلك فإن مناظر مقابر الأفراد على مر العصور تصور أكثر من زوجة لرجل واحد، لكنها في أحيان كثيرة كانت زيجات متعاقبات، ومن ثم لا تصبح ملق هذه الحالات تعدداً أو جمعاً للزوجات<sup>(١٠٠)</sup>.

ولا نعرف إن كان القانون المصري والعرف السائد في مصر القديمة قد وضع حداً أقصى لعدد الزوجات أم لا. لكن المناظر والنصوص التي سجلها المصري القديم توضح أنه لم يتخذ عدداً كبيراً من الزوجات إلا مرتين، في الأسرة السادسة مرة، وفي الدولة الوسطى مرة أخرى، أما غير ذلك فهو لم يجاوز زوجتين أو ثلاثاً أو أربع في حالة واحدة من الدولة الحديثة<sup>(١٠١)</sup>. وتوخي بعض خيار الأزواج إظهار العدل بين نسائهم في نقوش مقابرهم، ومناظرها تدليلاً على ما كانوا يعدلون به بينهما في حياتهن الفعلية<sup>(١٠٢)</sup>. ومن أمثلة هذا العدل في المناظر ما ورد في مقبرة أمون إم حات بدير المدينة رقم (٣٤٠) الذي تزوج من امرأتين نراهما في منظرين مختلفين عن يمين الداخل خلف بنازهور المقبرة ويساره، ويمثل كل من المنظرين صاحب المقبرة أمام مائدة القرابين مع إحدى زوجتيه اللتين اتخذتا نفس الألقاب والنعوت إلا أن واحدة فقط

<sup>(٩٨)</sup> لم يكن الدين الإسلامي هو الوحيد الذي أباح التعدد، فالواقع الذي عليه كتب اليهود والمسيحيين أن تعدد الزوجات لم يحرم في كتب من كتب الأديان الثلاثة، وأن هذا التعدد كان معروفاً عند العبرانيين والعرب في الجاهلية وبلا حد أقصى بل أحياناً يجمع الرجل بين عشر من زوجاته في الجاهلية حتى جاء الإسلام ووضع الأربع حد أقصى لعدد الزوجات، انظر: حسن منصور: المرجع السابق، ص ٧٨-٧٩.

<sup>(٩٩)</sup> تبين بعد دراسة العديد من مناظر المقابر ووثائق الدولة الحديثة - حوالي أربع مائة وثمان وخمسين مقبرة - أن ثلاث عشرة منها فقط تشير إلى أن المتوفى كان له أكثر من زوجة، انظر: تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٥١.

<sup>(١٠٠)</sup> زاهي حواس: المرجع السابق، ص ١١٤.

<sup>(١٠١)</sup> تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٣٥.

<sup>(١٠٢)</sup> عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٣.

كانت ربة البيت، وهناك مثال آخر في مقبرة "بوى إم رع" رقم (٣٦) بالخوخة مناظر تدل على زوجتين له اتخذتا الألقاب نفسها هما: "سنسنب" و"تانفرت" صورتا بصحبته، فتارة نجد "سنسنب" معه تتقبل القرابين أو الزهور، وتارة نجد تانفرت معه تستقبل الرسل الذين يقدمون التقارير<sup>(١٠٣)</sup>.

ويمكن القول بصفة عامة أن العلاقة بين الزوجات بعضهن ببعض كانت طيبة، ولا يتبين أن الزوج المصرى فضل الأولى على سائر الزوجات إلا في حالة واحدة في الدولة القديمة، وهي حالة "مري عا" وأزواجه الست، وربما يرجع هذا إلى أن زوجته الأولى "إيست" لم تكن تلد فظهرت الزوجات الأخريات وأولادهن يقدمن لها فروض الطاعة، انظر شكل رقم (١) الذي يصور مري عا في الصف الأعلى مع زوجته الأولى يتقبلان الهدايا من أبناء الزوجات الخمس الأخريات، وفي الصف الأسفل مري عا وزوجته الأولى يجلسان يتقبلان بنات الزوجات الخمس وصورت الزوجات الخمس وهن ممسكات بالزهور خلف بناتهن<sup>(١٠٤)</sup>، أما غير ذلك فيبدو أن المصرى القديم كان يعدل بين زوجاته، ولا يجعل من إحداهن أكبر مقاماً من الأخرى فكل منهن (ربة بيت) *nbctj* تتمتع بنفس المنزلة عنده، فنرى في المناظر أن الزوج إذا خرج في الرحلات والنزهات صحبهن جميعاً معه، وكان الوفاق عادة يسود بينهما، وهذا لا يتأتى إلا بالعدل بينهما، ومن نصوص الدولة الحديثة يفهم أن كل زوجة كانت تعيش عادة في منزل مستقل، وهذا ما يستخلص من قول (موت إم حاب) عن زوجها للصل: "إنه لم يحضر أبداً ذهباً عندما كان في بيتى". وهذا يفهم أيضاً من تصوير كل زوجة في منظر مستقل في بعض المقابر. إلا أن مناظر الدولتين القديمة والوسطى توحي بأن الأسرة من الزوج وزوجاته وأبنائه كانوا كلهم يعيشون في دار مشتركة<sup>(١٠٥)</sup>.

ومما يؤكد أن المصرى القديم كان يؤثر الاستقرار العائلي أنه حتى في حالات تعدد الزوجات، ومع صعوبة الاستقرار في بيت يجمع بين زوجتين، فإن هناك من الأمثلة المعروفة للتعدد ما يشهد بوفاق غريب بين الضرائر فقد تسمى إحداهن بناتها بأسماء ضررتها مثلاً، ثم تقوم هذه الزوجة الأولى بتزويج هؤلاء الأبناء وتشاركهم فيما كانت تستمتع به مع زوجها من متع الحياة<sup>(١٠٦)</sup>، وسجل مصدر آخر تسامحاً فريداً بين ضرتين أخريين أطلقت إحدهما اسم ضررتها على ابنتها، وأطلقت الثانية اسم ضررتها بالتالى على بناتها الثلاث كاسم ثان أو اسم تدليل اعترافاً منها بتبادل المودة بينهما. وإن

(١٠٣) ولمزيد من الدراسة، انظر: تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٣٣.

(١٠٤) نفس المرجع، لوحة رقم (٩).

(١٠٥) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٣٥-٣٦.

(١٠٦) عبد العزيز صالح: التربية والتعليم في مصر القديمة، ص ٦٣.

كان هذا لا يعنى أن كل الضرائر كن قانعات متسامحات، إلا أن هذا الود بين المتسامحين منهن يدل على عدل الزوج بينهن جميعاً وإلا ما كان هذا الود بينهن<sup>(١٠٧)</sup>. وهكذا نرى أن الزوجة فى مصر القديمة تمتعت بحقوق كثيرة على المستوى المادى تتمثل فى المهر والنفقة الحياتية والشخصية لها سواء شهرية أو سنوية، كما تمتعت بحقها الأديبى والمعنوى فى احترامها من زوجها وعدم أذاها لا بالقول ولا بالفعل والصبر عليها وعدم تطليقها أو هجرها ثم حقها فى العدل إذا تزوج زوجها بأخرى فكل لها التشريع حقوقها المادية جميعاً إذا تزوج عليها أو طلقها وسوف يفصل فى ذلك.

**٢/٤ : حقوق الزوج على الزوجة:**

وفى مقابل حقوق الزوجة التى حرص الشرع الإسلامى الحنيف على تحقيقها وتنظيمها وتأكيدھا فإنه يكون بالمثل للزوج حقوق على زوجته تتمثل فى حق الطاعة، والقرار فى البيت، وحق الوعظ والإرشاد ثم إصلاح الزوجة بالمعروف فى إطار ما يقرره الشرع<sup>(١٠٨)</sup>.

**١/٢/٤ : حق الطاعة والقرار فى البيت:**

يجب على الزوجة أن تطيع زوجها فى غير ما نهى الله عنه لأنه لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق وأن تحفظه فى نفسها وماله وأن تمتنع عن عمل أى شئ يضيق به<sup>(١٠٩)</sup>، ومعنى القوامه هو رياسة الرجل الأسرة فى البيت كفاء مسئولياته المختلفة تجاه الأسرة وكفاء تكوينه الطبيعى، وهى رياسة شورية لا استبدادية تقوم على المحبة والمودة وتبادل الرأى بين الزوج وزوجته<sup>(١١٠)</sup>. وهناك آيات قرآنية وأحاديث شريفة تدل على قوامه الرجل وتحت الزوجة على طاعة زوجها، قال تعالى: " الرَّجَالُ قَوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا اتَّفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ....."<sup>(١١١)</sup>، وفى الحديث الشريف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "....ولو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها....."<sup>(١١٢)</sup>.

(١٠٧) عبد العزيز صالح: الأسرة المصرية القديمة، ص ٢٤.

(١٠٨) أحكام الأسرة فى الفقه الإسلامى، ص ٣٦٢.

(١٠٩) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١٩٥.

(١١٠) نفس المرجع، ص ٢٢٠.

(١١١) سورة النساء، الآية رقم (٣٤).

(١١٢) حديث مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم إسناده على شرط السنن روى عن عائشة أم المؤمنين ذكره ابن كثير فى البداية والنهاية (رقم ٦/١٤٤).

وإذا ما نظرنا إلى الزوجة في مصر القديمة وجدنا أنها كانت مطيعة وربة بيت، وأماً مثالية<sup>(١١٣)</sup>. وتؤكد المناظر والنصوص التي بين أيدينا ذلك فتوضح مدى احترام الزوجة لزوجها وإحساسها بأنه سيدها، فكانت تهيب الدار لاستقباله بعد يوم مجهد من العمل<sup>(١١٤)</sup>، وتبين قصة (الأخوين) التي ترجع لعصر الدولة الحديثة دور الزوجة عند عودة زوجها من الحقل وقت الغروب فتكون بانتظاره حتى تصب الماء على يديه، وتعد له وسائل الإضاءة عند عودته كل يوم، فلا يجد البيت مظلماً، ومن ثم تقدم له الطعام وقد أعدته بنفسها<sup>(١١٥)</sup>، انظر صورة رقم (٤) التي تصور زوجة توت عنخ آمون وهي تطعمه بيدها، كما أن المناظر والتمائيل في مصر القديمة تعكس أيضاً قوامة الرجل، فظلت صورة الرجل في كل منظر، ووضع في كل مجموعة تماثيل هي عنصراً متميزاً على ما عداه من حيث مكانه وحجمه ومظاهر وقاره، فعادة تظهر الزوجة واقفة إلى جواره أو جالسة بجانبه في حجم أقل من حجم زوجها، ويقل ارتفاع قامتها عنه نوعاً ما، وقد تظهر الزوجة مع زوجها في التماثيل جاثية إلى جوار ساقه ليس للتقليل من شأنها ولكن لتعبر عن شدة إكبارها له واعتمادها عليه وكأنها بهذا الوضع تجسد لنا حديث النبي صلى عليه وسلم السالف ذكره في هذه الفقرة<sup>(١١٦)</sup>، انظر صورة رقم (٥) التي تصور زوجة تي جالسة إلى جوار ساقه بمقبرته بسقارة من عصر الأسرة الخامسة<sup>(١١٧)</sup>.

إذاً فالنصوص والمناظر في مصر القديمة تؤكد على قوامة الرجل في بيته وأن الزوجة المصرية كانت تقابل وفاء زوجها بالحب والطاعة وهو ما سيفصل لاحقاً.

#### ٢/٢/٤ : حق إصلاح الزوجة :

أوجب الشرع على المرأة طاعة زوجها في غير ما نهى الله عنه ولم يبيح لها النشوز والعصيان. بل أباح للزوج أن يتخذ حيالها من وسائل الإصلاح ما يكفل رجوعها إلى طاعته، وفي ذلك مبتدأً بالوعظ ثم الهجر في المضجع ثم الضرب اليسير، واتفق العلماء على أن تركه أفضل<sup>(١١٨)</sup>، قال تعالى: "..... فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّغَيْبِ بِرْمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ شُرُورَهُنَّ فَعُظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً" <sup>(١١٩)</sup>. وفي الحديث الشريف: "يا رسول الله نسأوننا ما

<sup>(١١٣)</sup> وللمزيد من الدراسة عن دور الأم المصرية مع ابنها، انظر عبد العزيز صالح: التربية والتعليم في مصر القديمة، ص ٧٤-٧٥.

<sup>(١١٤)</sup> تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٢٤.

<sup>(١١٥)</sup> سليم حسن: المرجع السابق، الجزء الأول، ص ١٠٣.

<sup>(١١٦)</sup> عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ١٠٩-١١٠، ص ١٥٢.

<sup>(١١٧)</sup> زاهي حواس: المرجع السابق، ص ١١٠.

<sup>(١١٨)</sup> عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ١٠٩-٢٠١.

<sup>(١١٩)</sup> سورة النساء، الآية (٣٤).

نأتي منها وما نذر؟ قال: حرتك فأت حرتك أنى شئت، غير أن لا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت....." (١٢٠).

وإذا نظرنا إلى تعاليم المصري القديم نجد أنه ورد في أحدها من الدولة الحديثة: "وعلمها لتصبح إنسانة" فقد كان زواج المرأة يتم في سن صغيرة، ومن ثم كانت تحتاج إلى الوعظ والنصح وتأهيلها للمعيشة الزوجية حتى تصبح زوجة صالحة تعرف حقوقها وواجباتها (١٢١). إذاً فالوعظ واضح خاصة في التعاليم- السابق ذكرها- بعدم افتعال المشكلات مع الزوجة، وفي رسالة الزوج إلى زوجته المتوفاة من الدولة الحديثة نجده ينفى فيها أنه هجرها، أي أن الهجر كان معروفاً. أما عن الضرب فإن الحكيم عنخ شاشانقى عندما حذر ولده من الزوجة الجميلة والذليلة والمتغترسة والخليعة فقد سمح له بتأديبها وضربها شريطة ألا يشوهها (١٢٢)، وهذا يعني أن وسائل الإصلاح هذه كانت موجودة عند المصري القديم، ولكن في حالة الاضطرار إليها لأن الأسرة المصرية القديمة غلب عليها طابع الاستقرار والسعادة والتوافق بصفة عامة. ومن هنا يتبين التطابق بين ما ورد في الكتاب والسنة وما عرف عند المصري القديم.

#### ٣/٤ : الحقوق المشتركة للزوجين:

تنشأ هذه الحقوق عن عقد الزواج الصحيح النافذ، ويستفيد منها الزوجان معاً، ولا ينفرد بها واحد منهما دون الآخر وهي على النحو التالي (١٢٣):

#### ١/٣/٤ : حل المعاشرة الزوجية :

من الحقوق الثابتة لكل من الزوجين حل معاشرة كل منهما للآخر وقضاء الحاجة الجنسية التي أودعها الله طبيعة بنى البشر، وهذا يكون في حدود ما أمر الله ولا يمتنع أحدهما عن الآخر إلا لعذر شرعى، وحتى يكون كل منهما سكناً لصاحبه يجد كل منهما من الآخر المودة والمحبة (١٢٤).

والزواج عند المصريين القدماء كان علاقة روحية وتمازج نفسى وعاطفى بين الرجل والمرأة وعلاقة شرعية تسمو على غير الشرعية البغيضة التي ينفر منها المجتمع. ونرى هذه الرابطة الوثيقة ومظاهر المودة والألفة وروح التعاطف بين الزوجين وأولادهما واضحة كلها في الأوضاع التي مثلهم فيها الفنان المصري منذ الدولة القديمة، فنرى في التماثيل الزوجة جالسة، أو واقفة إلى جانب زوجها تحيطه

(١٢٠) حديث حسن مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه معاوية بن حيدة القشيري وذكره ابن حجر العسقلاني في تعليق التعليق (رقم ٤/٤٣١).

(١٢١) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٢٤.

(١٢٢) عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٨.

(١٢٣) حسن حسن منصور: المرجع السابق، ص ٩١.

(١٢٤) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٢٠٣.

بعطفها وحنانها، ونجد في بعض الأحيان الأولاد وقد التصقوا بهما كأن الفنان أراد أن يعبر عن مدى الرابطة والمودة التي تربطهم جميعاً، انظر الصورة رقم (٦) التي تصور القزم سنب وأسرتة فيبدو جالساً متربعاً وزوجته تجلس إلى يساره تلف ذراعها حوله في مودة ورحمة، ويظهر أمامهما ابنتهما وابنتهما، وهو يرجع لعصر الدولة القديمة وهو من أجمل القطع الأثرية بالمتحف المصري<sup>(١٢٥)</sup>. وتظهر هذه الصورة المعبرة عن صدق هذه الروابط أيضاً في مناظر ونقوش الحياة اليومية المتنوعة، فتظهر الزوجة مع زوجها في الحقل، انظر صورة رقم (٧) من مقبرة سن نجم بدير المدينة غرب طيبة حيث الزوجان يتقاسمان العمل في الحقل، ومناظر أخرى تصور خروج الأسرة في رحلات للنزهة والصيد، أو الزوجة ترفه عن زوجها وأخرى تتعبد معه<sup>(١٢٦)</sup>، انظر صورة رقم (٨) التي تصور أختاتون وزوجته نفرتيتي وابنته يتعبدون للإله آتون في نقش محفوظ بالمتحف المصري<sup>(١٢٧)</sup>.

وقد وضح التعبير عن هذه العلاقة في كلمة (أختي) في عقود الزواج فهي غالب الظن كما تشير تحفة هندوسة أنها مقصودة للتعبير عن مفهوم طبيعة العلاقة الزوجية لديهم، وأنها اختصاص الزوج بزوجته والاستئثار بالملك، وأن هذا العقد بينهما يفيد ملك استمتاع الرجل بالمرأة وحل استمتاع المرأة بالرجل<sup>(١٢٨)</sup>.

ومن فرط علاقتهما وحبهما كانت الزوجة تدفن مع زوجها فهو المسئول عنها، كما كان ذلك من باب التمني أن يبعثا معاً مرة أخرى في العالم الآخر، كما أن تصويرها مع زوجها بكامل زينتها يعبر عن اللقاء بينهما من أجل ولادة الزوج مرة أخرى في العالم الآخر، فكان من هذه الأوضاع أن تقف الزوجة خلف الزوج وتمد يدها نحوه فتلمسه تعبيراً عن علاقتهما الزوجية، انظر صورة رقم (٩) التي تصور كاي بصحبة زوجها من الأسرة الرابعة بالجيزة<sup>(١٢٩)</sup>، وأحياناً ما كانت الزوجة تجلس بجانب زوجها، أو يجلسان معاً وأمامهما الأبناء<sup>(١٣٠)</sup>. إلا أن الوضع التقليدي الذي يبدو فيه التلامس بين يد الزوجين في لتمائيل معبراً عن هذا الاستمتاع يعتبر من سمات المناظر والنقوش والتمائيل في الحضارة المصرية التي تمتعت جميعها بحياء ظاهر، وأدب جم يتفق

(١٢٥) المتحف المصري، ص ٦١.

(١٢٦) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ١٩-٢٢، ولوحة رقم (٤).

(١٢٧) المتحف المصري، ص ٨٩.

(١٢٨) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٥٠.

(١٢٩) زاهي حواس: المرجع السابق، ص ١٠٩.

(١٣٠) نشأت حسن الزهرى: المناظر المصورة على تمائيل الأفراد في الحضارة المصرية القديمة في نهاية الأسرة الخامسة والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٤٦-٤٧.

بصفة عامة مع حياء وتدين الأسرة المصرية القديمة، ومن الغريب أن هذا الوضع يتطابق مع تلميح القرآن الكريم لهذه العلاقة الزوجية دون تصريح والتعبير عنها باللمس والتلامس كما في قوله تعالى: "...وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجُودُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا".<sup>(١٣١)</sup>، فاللمس هنا يعبر عن عدة معاني منها الجماع<sup>(١٣٢)</sup>. كما أن التطهر من الجنابة عرف أيضاً في مصر القديمة فورد في قصة من الدولة القديمة خيانة زوجة كاهن كبير من القرن السابع والعشرين قبل الميلاد يدعى (وبا أونر) هامت بحب فتى من مدينة منف، واعتاد الفتى أن يختلى بها خلصة في جانب من حديقة قصرها، وإذا قام عنها اغتسل في بحيرة صغيرة بالحديقة نفسها مما يدل على قدم التطهر من الجنابة<sup>(١٣٣)</sup>.

ومن نماذج التعبير عن هذه الألفة والمحبة ما ورد في خطاب الزوج الذي يرجع للدولة الحديثة الذي أرسله لزوجته في العالم الآخر وقد نعتها بعدة صفات تدل على هذه المحبة:

"زوجتي المحبوبة الرقيقة، سيدة الأناقة، حلوة الحب، ممتعة الحديث،  
حكيمة في عبارتها، كل ما يأتي على شفيتها ميزان دقيق،  
الكاملة التي تبسط يديها إلى الكافة بالمودة، لا تنطق بشر،  
مفعمة بالحب نحو الكافة....."<sup>(١٣٤)</sup>

وظهرت دلائل هذا الحب أيضاً في هبات الزوج لزوجته، فكتب إدو أحد كبراء عصر الأسرة السادسة يقول: "إن الضيعة التي وهبتها لزوجتي المحبوبة دنسك تعتبر ملكاً خاصاً لها، وذلك لفرط حبي لها" في حين أنها اعتبرت هذه الهبة أشبه بمؤخر الصداق، وتوعدت من يغتصبها بإقامة دعوى ضده لدى الإله العظيم<sup>(١٣٥)</sup>.

كما أشادت بعض النصوص الدينية بدورها بصلاح أزواج مثاليين لم يكونوا يرتضون بديلاً عن زوجاتهم حتى في العالم الآخر، فكان يرجو ألا يعترضه معترض أو عائق يحول دون أن يلتئم شمله بزوجتيه، وبنبيه، وأممه، وأبيه، أينما استقر معهم على الأرض، أو في السماء، أو طوف بهم على صفحة الماء<sup>(١٣٦)</sup>.

(١٣١) سورة النساء، الآية رقم (٤٣).

(١٣٢) شمس الدين القرطبي: المرجع السابق، ص ١٨٨٧-١٨٩٣.

(١٣٣) عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٣٤) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٢٣.

(١٣٥) عبد العزيز صالح: المرجع السابق، ص ٦١.

(١٣٦) نفس المرجع، ص ٢٣.

#### ٢/٣/٤ : حسن المعاشرة بين الزوجين :

يجب على كل من الزوجين أن يحسن عشرة الآخر ويسعى إلى ما يرضيه من حيث حسن المخاطبة، واحترام الرأي، والتسامح، والتعاون على الخير، وتجنب الشقاق، فينبعث من قلب أحدهما إلى الآخر ما يملأ الحياة الزوجية استقراراً وسعادة<sup>(١٣٧)</sup>، قال تعالى: "..... وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا"<sup>(١٣٨)</sup>، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: " استوصوا بالنساء ، فإن المرأة خلقت من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، فإن ذهب تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء "<sup>(١٣٩)</sup>.

وقد وضح من كل ما سبق من وصايا الحكماء لأبنائهم وتعاليمهم على حسن اختيار الزوجة، وحسن المعاشرة، وعدم الضرر بها، أو إلحاق الأذى بها. فكانت حقوقها المالية والأدبية محفوظة من حيث المهر والمتاع والنفقة على بيت الزوجية والنفقة الشهرية والسنوية للزوجة، وحققها الأدبي في المعاملة الحسنة كزوجة وكأم وتذكير الأبناء بفضلها عليهم وعدم الإضرار بها، وتحقيق العدل وصيانة حقوقها وحقوق أبنائها عند تعدد الزوجات وتوفير الخدم لها في الطبقات الراقية - وقد سبق تناوله - وحسن المعاشرة هذا لم يكن من الأزواج فحسب بل من الزوجات أيضاً، وقد ظهر كل ذلك في المناظر والنقوش والتماثيل، وقد سبق تناوله أيضاً.

ومما يدل على حسن المعاشرة بين الزوجين أيضاً أن الزوجة المصرية كانت تتمتع بذمة مالية منفصلة، فمن عصر الأسرة الثالثة نرى أن أم متن تصرفت بكامل حريتها في ملكها إما بالوصية، أو بالهبة فوهبت لابنها متن ١٥٠ أرورا من الأرض فلم تكن تحت سلطان زوجها، أو تحت وصاية ابنها، أو أى إنسان آخر. كما لم تختلط أملاكها بأملك زوجها، أو أملاك أولادهما، فالزوج والزوجة على قدم المساواة المطلقة ولكل منها ملكه الخاص الذى يديره ويتصرف فيه بكل حريته<sup>(١٤٠)</sup>، والسلطة الزوجية معدومة، ولا رقابة على النساء مع ملاحظة أنه مع الضعف السياسى كانت تضعف استقلالية الأسرة ثم تعود مرة أخرى مع الازدهار الحضارى والسياسى.

(١٣٧) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(١٣٨) سورة النساء، الآية (١٩).

(١٣٩) حديث صحيح مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو هريرة رضي الله عنه وذكره البخاري

في صحيحه رقم (٣٣٣١).

(١٤٠) سليم حسن: المرجع السابق، الجزء الثانى، ص ٥٠٤-٥٠٧.

٣/٣/٤ : ثبوت النسب :

إذا رزق الله عز وجل الزوجين الذرية كان من حقهما أن تنتسب الأولاد إليهما، كما أن من حق هؤلاء الأولاد أن ينتسبوا إلى والديهم، وقد حرم على الأزواج أن ينكروا أبوتهم لأولادهم، كما حرم على الزوجات أن ينسبن إلى الأزواج ما ليس منهم، كما يحرم على الأولاد أن ينتسبوا إلى غير آبائهم<sup>(١٤١)</sup>، قال تعالى : ".... وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ تِلْكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ (\*) ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ....." (١٤٢).

وعلى الرغم مما شاع عن الحضارة المصرية القديمة أنها خاضعة لنظام الأمومة إلا أنه ثبت منذ الدولة القديمة أن الابن كان ينسب لأبيه في أكثر من نصف الأسر التي تم دراسة سلسلة أنسابها أو كان النسب للأب والأم معاً، وأن ذكر الأم كان في حالات قليلة على النحو التالي:

- ١- أن تكون الأم من الأسرة المالكة فتورث ابنها لقباً.
  - ٢- أن تكون الأم على قدر من الثراء فتورثه بعض أملكها.
  - ٣- إذا كان الأولاد غير شرعيين فكانوا ينسبون للأم.
  - ٤- إذا كان الأب له أكثر من زوجة فكانت تذكر الأم في نسب المولود<sup>(١٤٣)</sup>.
- أما أبناء الحظيات فلم يكن لهم تمثيل على جدران المقابر مما يدل على أن الآباء كانوا ينكرونهم، ويدل على ذلك خطاب من نهاية عصر الأسرة السادسة كتبتة "إرتى" لحبيبتها "سى عنخ إن بتاح" تشرح له مأساة ابنهما المولود سفاهاً حيث أن أسرته تعاملها معاملة سيئة هي وابنها لعله يساعدها في الآخرة وهو على فراش الموت، إلا أنه لم يرث من أبيه كأخوته الشرعيين مما يعنى أن الأبناء غير الشرعيين لم يكونوا يرثون ولم يكن يعترف بهم في المجتمع<sup>(١٤٤)</sup>.

٤/٣/٤ : التوارث بين الزوجين :

إن من الحقوق المشتركة للزوجين أن يرث كل منهما الآخر، فالزوجة ترث من زوجها، كما أن الزوج يرث من زوجته، وبذلك تقوى رابطة الزوجية وتشتد أواصرها وتؤتى ثمارها المباركة<sup>(١٤٥)</sup>، والزوجة في مصر القديمة لم تكن ترث من زوجها، إلا أن

(١٤١) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(١٤٢) سورة الأحزاب، الآيتان رقم (٤-٥).

(١٤٣) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ١٠١.

(١٤٤) سليم حسن: المرجع السابق، ص ٥٣٩-٥٤٠.

(١٤٥) عيسوى أحمد عيسوى: أحكام الموارث في الشريعة الإسلامية، مكتبة عبد الله وهبة، القاهرة، د.ت، ص ٤٣.

أملكه وأمواله كانت تؤول إليها عن طريق هبات أو وثائق ملكية يحررها في صالحها، حتى أنه في العصر المتأخر نرى زوجاً تبنى زوجته ليضمن أن ترثه ولم يكن له أولاد<sup>(١٤٦)</sup>. ولعل الميراث هو الشئ الوحيد الذي خالف فيه قانون المصري القديم هذا النظام التشريعي الإسلامي المحكم، وقد يكون هذا راجع إلى عدة أسباب منها:

١- ربما يرجع لأن الزوجة كانت تتمتع بنفقة شهرية وسنوية طيلة استمرار الحياة الزوجية.

٢- أنه في حالة طلاق المرأة كان يؤول إليها كل أملاك زوجها على أن تؤول إلى أولادها من بعدها.

٣- أن المرأة كانت تتمتع من قبل إتمام عقد الزواج بذمة مالية منفصلة وأملاك تتمتع بها وتتصرف فيها كما تشاء من قبل إتمام العقد وبعد إتمامه (خارج أموال الزوج وخارج أموال الأسرة).

٤- وجود نظام مالي مشترك بين الزوجين يبدأ منذ عقد الزواج فتشترك هي فيه بالثلث، ويشترك الزوج بالثلثين.

٥- ربما أن نفقتها كانت واجبة على أبنائها أو لبنا الأكبر تحديداً بعد وفاة الأب ومن ثم لا ترث.

٦- ربما أنه كان هناك نظام تشريعي يورث الزوجة في بداية العصور القديمة لم يصل إلينا ثم امتدت له يد التعديل القانوني بالتصرف فأفقدتها هذا الحق بعد ذلك.

## ٥/ الطلاق:

### ١/٥: تعريف الطلاق:

الطلاق في اللغة هو رفع قيد النكاح، وفي اصطلاح الفقهاء هو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مشتق من مادة الطلاق أو في معناها<sup>(١٤٧)</sup>. ويكون الطلاق ضرورة عند استحكام الخلاف بين الزوجين، وهو تشريع استثنائي لا يباح إلا عند الضرورة القصوى<sup>(١٤٨)</sup>، قال تعالى: "الطَّلَاقُ نَكْثٌ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ بِأَنَّكُمْ خُئِنَا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُفِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ....." <sup>(١٤٩)</sup>.

(١٤٦) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ١٠٠.

(١٤٧) محمد علي محجوب: الأسرة في التشريع الإسلامي والقوانين التي تحكمها في مصر، القاهرة،

١٩٩٥م-١٩٩٦م، ص ٣٥.

(١٤٨) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٢١٥.

(١٤٩) سورة البقرة، الآية رقم (٢٢٩).

## ٢/٥: مالك حق الطلاق:

والزوج في الأساس هو المالك لحق الطلاق، قال تعالى: " وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَا تَحِلُّ لَكُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخٍ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ....." (١٥٠)، ولكن الشريعة الإسلامية أجازت للمرأة أن تلجأ للقاضي طالبة التفريق بينها وبين زوجها، وللزوجة الحق أيضاً أن تفتدى نفسها بمال تدفعه نظير طلاقها، وقد يفوضها أيضاً في طلاق نفسها (العصمة بيد الزوجة) (١٥١). وعند حدوث الطلاق فإنه يترتب على ذلك بعض الآثار مثل العدة والنفقة والميراث والإحداد (١٥٢).

ولم يختلف معنى الطلاق في مصر القديمة عنه في التشريع الإسلامي، فأطلق عليه بالهيريوغليفية (هجر الزوجة) (١٥٣)، وقد ورد هذا الاصطلاح منذ عصر الدولة الوسطى، كما ظهرت مصطلحات أخرى تفيد معنى الطلاق منها: (الإبعاد) (١٥٤)، و(الإهمال) و(الهجر)، وهي عندما تقترن بكلمة "زوجة" أو "سيدة" فهي تعني (المطلقة)، وهو ما ورد في تعاليم بتاح حتب، ولم يرد في عقود الزواج أو وثائق الطلاق، والطلاق في مصر القديمة كما في التشريع الإسلامي كان يقع بإرادة الزوج المنفردة فتصدر منه عبارة صريحة موجهة إلى الزوجة، وهذا ورد ذكره في وثائق الطلاق التي وصلته كما أنه كان هناك أيضاً تفويض للزوجة في تطبيق نفسها، حيث تحرر وثيقة بعد عقد الزواج تثبت فيها أنها قد تزوجت وأنها لها الحق في أن تهجر زوجها" أى تطلق منه. وهذا الحق لم نجده لأي امرأة أخرى في حضارات العالم القديم.

وكان الطلاق عند وقوعه يوثق دون ذكر أى اتفاق مادي، فهو ليس عقداً يدل على أى اتفاق بينهما، ولكنه وثيقة طلاق مكتوبة، ولم يعثر على الكثير منها، وبعضها يرجع لعصر الأسرة السادسة والعشرين، وهي وثائق موجزة منها هذه الوثيقة:

"قال (فلان) للمرأة (فلانة) لقد هجرتك بصفتك زوجة، طلقتك وأنا بعيد عنك وليست لي عليك أية حقوق باعتباري زوجاً لك، وأنا الذى قلت لك: "اتخذى لنفسك زوجاً آخر" فلن أقف عقبة أمامك في أى مكان تذهبين إليه كى تتزوجي فيه، ولن يكون لي الحق في أن أقول أنك زوجتي إذا ما وجدتك مع أي رجل آخر. فمنذ الآن ليست لي أي مطالب عندك بصفتك زوجة، ولن اتخذ أي إجراء ضدك".

(١٥٠) سورة البقرة، الآية رقم (٢٣١).

(١٥١) عبد المجيد مطلوب: المرجع السابق، ص ٢١٣.

(١٥٢) لمزيد من الدراسة، انظر: محمد على محبوب: المرجع السابق، ص ١٢٦-١٢٨.

(153) Wb III 227, 228.

(154) Wb II 337, 338.

وكان يوقع على وثيقة الطلاق أربعة شهود، إذ يبدو أنه لم يكن من المستحب إشهار الطلاق، أو ذكر أسبابه<sup>(١٥٥)</sup>.

### ٣/٥: آثار الطلاق:

يترتب على حدوث الطلاق عدة آثار منها العدة والنفقة والميراث<sup>(١٥٦)</sup>.

### ١/٣/٥: العدة:

لا يمكن القطع بوجود مدة من الزمن تنتظرها المطلقة أو الأرملة في مصر القديمة قبل أن تتزوج بآخر. فليس لدينا نصوص لهذا الشأن، لكن بعض فقهاء القانون يرون أن عقد الزواج لم يكن يسمح به قبل مرور مدة معينة من الوقت خوفاً من اختلاط الأنساب، حيث كانوا يعلقون أهمية كبيرة على الأبوة الحقيقية، لذلك فإن الاحتمال الأكبر أن المرأة المطلقة كانت تلتزم بوقت محدد للعدة قبل الزواج بآخر سواء كانت أرملة، أو مطلقة<sup>(١٥٧)</sup>.

### ٢/٣/٥: النفقة:

أما عن الحقوق المادية المترتبة على الطلاق في مصر القديمة فإذا كان الطلاق بيد الرجل والمرأة مهرها مؤجل فإنها تأخذ كل مهرها أو الباقي منه كاملاً عند الطلاق، وعلاوة على المهر فإنها كانت تستحق تعويضاً من المال يساوي ضعف قيمة المهر، وكان يتراوح في العصر البطلمي ما بين خمسة أضعاف إلى عشرة أضعاف قيمة المهر<sup>(١٥٨)</sup>، وأرى أن هذا التعويض هو "المتعة" في التشريع الإسلامي، والدليل على ذلك قوله تعالى: ".... وَمَعُوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ....."<sup>(١٥٩)</sup>، فالمتعة هي ما يقدمه الزوج لزوجته بعد فراقه لها من ثياب، أو ما يعادلها من مال، أو أي عوض، وذلك تطيباً لنفس الزوجة وتعويضاً لها، وذهب بعض الفقهاء إلى أنه واجب للمطلقة في جميع الحالات لقوله تعالى: "وَلِلْمُطَلَّاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ"، والمتعة تكون بمقدارها حسب حالة الزوج في يساره أو إعساره، ومن ثم يتبين تطابق مفهوم المتعة في الشريعة الإسلامية مع مفهوم التعويض المادي في شريعة المصري القديم، وبذلك يكون ما يضاف إلى المهر وتستحقه الزوجة عند الطلاق هو المتعة. وكان يتنازل الزوج عن كل أملاكه للزوجة إذا ما حدث الطلاق في الفترة ما

(١٥٥) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٨٧-٩٠.

(١٥٦) سبق دراسة التوارث بين الزوجين في هذه الدراسة عند تناول الحقوق المشتركة بينهما.

(١٥٧) ناصر الأنصاري: المرجع السابق، ص ١٠٦.

(١٥٨) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٥٩) سورة البقرة، الآية رقم (٢٣٦).

بين الأسرتين الثانية والعشرين والسادسة والعشرين ثم صار يتنازل عن نصف أملاكه أو ثلثها بعد ذلك.

أما إذا طلقت المرأة نفسها فكان عليها أن ترد إلى زوجها نصف المهر الذي تسلمته منه، وكان عليها أن تتنازل عن نصيبها في الأملاك المشتركة مع زوجها، وأحياناً كان يحدث الطلاق برضا الطرفين وعندئذ كان يتعهد بأن يعطيها المتأخر من المؤونة والكسوة وكانت كل هذه الإجراءات المادية من أجل أن يكون الطلاق أكثر صعوبة، وحتى يفكر الزوج كثيراً قبل أن يقدم على الطلاق ويهدم الأسرة.

أما عن أسباب الطلاق في مصر القديمة فكان منها الخطيئة الكبرى وهي الزنا، وفي هذه الحالة لم يكن للزوجة أى تعويض، وكان يقع الطلاق أحياناً بسبب الكره بين الزوجين، أو العقم، أو اكتشاف أحد العيوب في الطرف الآخر، وبصفة عامة فإن وثائق الطلاق التي عثر عليها تعتبر قليلة جداً إذا ما قورنت بعقود الزواج<sup>(١٦٠)</sup>.

وفي حالة وفاة الزوج كانت الزوجة في مصر القديمة تحصل على حقوقها المادية كاملة، وإذا توفيت الزوجة فإن حقوقها كانت تذهب إلى أبنائها أو أبيها أو إلى أقاربها المقربين في حالة عدم وجود الأب، كما أنه كان من حق كل منهما أن يتزوج بعد وفاة الآخر<sup>(١٦١)</sup>.

(١٦٠) تحفة هندوسة: المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

(١٦١) طه عوض غازي وسليمان هاشم: فلسفة وتاريخ نظم القانون المصري: العصر الفرعوني، البطلمي، الحديث، الجزء الأول، مطبوعات جامعة عين شمس، ٢٠١٤م، ص ١٧٨.

### الخاتمة

تبين من هذه الدراسة المقارنة بين تشريع الزواج عند المصري القديم وتشريع الزواج في الإسلام وهو التشريع الإلهي المحكم مدى التشابه بينهما بل والتطابق في كل شيء من حيث مقدمات عقد الزواج، وأركان العقد، وشروطه، والآثار المترتبة عليه ثم الطلاق، وصاحب الحق فيه، والآثار المترتبة عليه أيضاً. هذا بالإضافة إلى ملاحظة أهم سمات الأسرة المصرية القديمة من حيث تدنيها الوسطي بلا رهبانية أو انحلال، و بلا إفراط أو تفريط، مع الحفاظ على الحياء الظاهر في المناظر، والنقوش، والتمائيل، مع حب المرح بلا خلعة، وحب الاحتشام والرحمة في معاملة الاتباع والخدم، والتي يرجعها عبد العزيز صالح إلى الفطرة، ويرجعها كاتب يوناني في القرن الثاني الميلادي إلى وازع ديني قوي في نفوس المصريين، وهو ما مكن المرأة المصرية القديمة بأن تتمتع بحقوق لم تتمتع بها غيرها في الحضارات القديمة الأخرى حتى المرأة العراقية التي تمتعت بحقوق كثيرة فإنها كانت تفقد استقلاليتها بمجرد زواجها. وأرى أن هذا التشريع المصري القديم المتكامل أيضاً في أصله، ونشأته، وتنظيمه، وإحكامه بلا نقيصة ولا خلل هو تشريع سماوي، وذلك من خلال دراسة القاعدة الأصولية للتشريع الإسلامي التي تقول أن المقصد العام للشارع من تشريع الأحكام هو تحقيق مصالح الناس بكفالة ضرورياتهم، وتوفير حاجياتهم، وتحسيناتهم، فكل حكم شرعي ما قصد به إلا واحد من هذه الثلاثة التي تتكون منها مصالح الناس<sup>(١٦٢)</sup>، وبإنزال ذلك على التشريع المصري القديم المتعلق بشئون الحياة الزوجية يتحقق تطبيق هذه القاعدة تماماً، فإذا تطابق المقصد العام من التشريع الإسلامي وهو التشريع العادل المحكم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد مع التشريع المصري القديم فهذا يعني أن كلاهما صدر من معين واحد هو المعين الإلهي، ذلك لأن المقصد العام والحكمة من إرسال الرسل هي إقامة العدل، وتمام الأخلاق، وتحقيق المساواة بين بني البشر، وتحقيق مصالحهم، وقضاء حاجياتهم، وإعلامهم بالحقوق والواجبات تجاه الإله الواحد، ومع بعضهم البعض، يقول الحق جل وعلا: "..... لِكُلِّ جَعَلْنَا مِثْقَلَهُ شَرْعَةً وَمِثْقَالًا لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِنَبِّئُكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ....."<sup>(١٦٣)</sup>.

(١٦٢) عبد الوهاب خلاص: علم أصول الفقه، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٢٢٩.

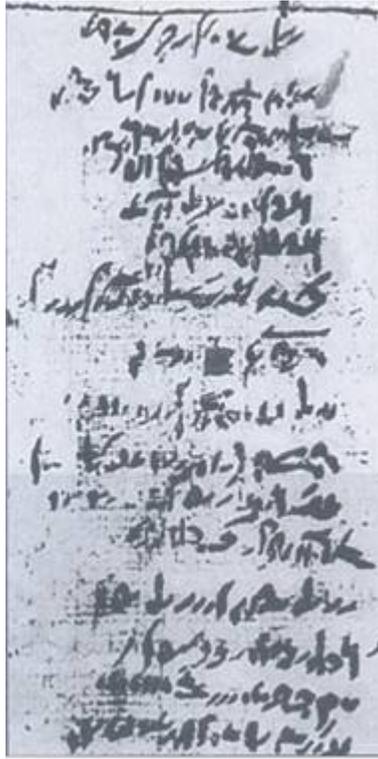
(١٦٣) سورة المائدة، الآية رقم (٤٨).



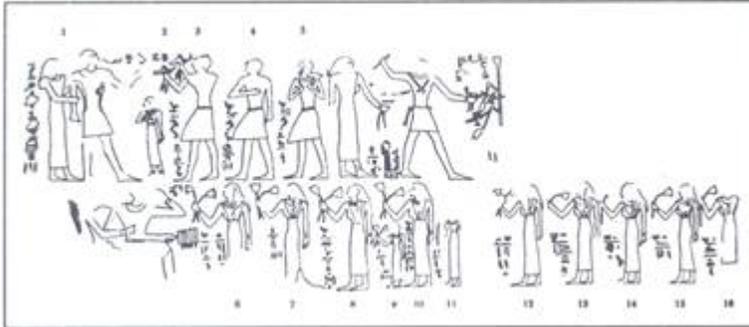
صورة رقم (١) نقش يصور مري روكا يستمع إلى عزف زوجته على الهارب  
سقارة - الدولة القديمة



صورة رقم (٢) تمثال الأمير رع حناب  
المتحف المصري - الدولة القديمة



صورة رقم (٣) عقد زاج من العصر البطلمي  
متحف تورينز - إيطاليا



شكل رقم (١)  
نقش يصور مري عا مع زوجاته الست



صورة رقم (٤) نقش يصور زوجة توت عنخ أمون تطعمه بيدها.



صورة رقم (٥) نقش يصور زوجة تي جالسة جوار ساقيه  
سقارة- الدولة القديمة



صورة رقم (٦) تمثال القزم سنوب وأسرته  
المتحف المصري - الدولة القديمة



صورة رقم (٧) نقش يصور سن نجم وزوجته يملان في الحقل  
- دير المدينة



صورة رقم (٨) نقش يصور أختاتون وزوجته وأبنته يتعبدون للإله أتون  
المتحف المصرى



صورة رقم (٩) نقش يصور كاي يصحب زوجته  
الجيزة - الدولة القديمة

١٠٨٠